

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون



الجلسة ٨٧٨٥

الخميس، ٣ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيد يورغنسون/السيد أوفارت	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة برينس
	الصين	السيد جينغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة هيمبراك
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد ترومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2021/514)

\* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٢١.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

## إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/514)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة إيزومي ناكاميتسو، ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد فرناندو أرياس، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ينضم المدير العام أرياس إلى جلسة اليوم عبر الفيديو من لاهاي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/514، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن مرة أخرى على تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن القضاء على

برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. ويطلب لي أن أتمكن من تقديم إحاطة للأعضاء في القاعة من جديد.

ومن دواعي سروري أيضاً أن ينضم إلينا هنا اليوم، عن طريق الإنترنت، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد فرناندو أرياس، الذي سيطلع المجلس على آخر المستجدات بشأن إزالة برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

منذ الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) المعقودة في ٦ أيار/مايو ٢٠٢١ (انظر S/2021/446)، ما برح مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الأنشطة المتصلة بهذه المسألة. ووفقاً للممارسة المتبعة، أُجريت مكالمة شهرية مع المدير العام للمنظمة يوم ١ حزيران/يونيه ٢٠٢١ لتلقي معلومات بشأن آخر المستجدات والتأكد من آرائه. وفي ضوء مشاركة المدير العام أرياس في هذه الجلسة اليوم، سيكون بياني موجزاً.

في البداية، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر تقديري للمدير العام أرياس وموظفي الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الجهود المهنية والنزيهة الرامية إلى التمسك بالقاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية، وعلى شراكتنا في السعي إلى إزالة هذه الأسلحة اللإنسانية.

لقد ظلت قدرة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الانتشار في الجمهورية العربية السورية مرهونة بتطور جائحة مرض فيروس كورونا. بيد أنه برغم القيود المفروضة على السفر، واصلت الأمانة الفنية تنفيذ الأنشطة التي كلفت بها فيما يتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية، وتعاونها مع الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد.

وأرحب بالجهود المبذولة لتوضيح جميع المسائل المتعلقة المتعلقة بالإعلان الأولي الذي قدمته الجمهورية العربية السورية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن تعاون الجمهورية

وكما سبق أن أبلغت المجلس، فقد اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٢١، في دورته الخامسة والعشرين القرار C-25/DEC.9، المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إيها" الذي يعلّق حقوق الجمهورية العربية السورية وامتيازاتها بموجب الاتفاقية. وتم تزويد مجلس الأمن والجمعية العامة بنسخة من ذلك القرار بوصفه الوثيقة A/75/871-S/2021/425، عملاً بالفقرة ١٢ من القرار المذكور أعلاه لمؤتمر الدول الأطراف. وأتطلع إلى المعلومات المستكملة التي سيقدمها المدير العام أرياس بشأن الخطوات المقبلة لتنفيذ ذلك القرار.

إن هناك حاجة ملحة إلى تحديد هوية جميع الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية في انتهاك للقانون الدولي، فضلاً عن مساءلتهم. وهو واجب علينا جميعاً. ومن دون اتخاذ هذا الإجراء، سنسمح باستخدام الأسلحة الكيميائية مع الإفلات من العقاب. والوحدة في مجلس الأمن مطلوبة لإعادة إرساء القاعدة المناهضة للأسلحة الكيميائية. ويقف مكتب شؤون نزع السلاح على أهبة الاستعداد لتقديم كل ما في وسعه من دعم ومساعدة على أمل طي صفحة تلك الأسلحة المروعة بشكل حقيقي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد أرياس.

**السيد أرياس (تكلم بالإنكليزية):** إنه لمن دواعي سروري أن أرى كل الحاضرين مجتمعين هنا مرة أخرى شخصياً، محميين وبصحة جيدة. ولا نزال هنا في هولندا في طور الحصول على التطعيم ونأمل أن نكون قادرين بشكل كامل من الناحية العملية على المشاركة شخصياً في القريب العاجل.

العربية السورية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحوارها معها أمران أساسيان من أجل البت في المسائل العالقة. وكما تم التأكيد في مناسبات عديدة، ونظراً للثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي لا تزال غير محسومة، لا يزال تقييم الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنه لا يمكن في هذه المرحلة اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقاً وكاملاً وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا أشك في أن المدير العام أرياس سيقدم لأعضاء مجلس الأمن معلومات مستكملة عن الجهود المبذولة لكفالة حل تلك المسائل العالقة في الوقت المناسب.

وقد أبلغت بأن الأمانة الفنية كانت تعتمز نشر فريق تقييم الإعلانات في سورية الشهر الماضي، وكانت تعيد جدولة الجولة المقبلة من المشاورات مع السلطة الوطنية السورية في غياب التأكيد من الجمهورية العربية السورية بتوفير الوقت الكافي لوضع اللمسات الأخيرة على الاستعدادات اللازمة. وأتطلع إلى إطلاع المدير العام أرياس على آخر المستجدات بشأن هذه المسألة.

وأشير إلى أن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال في طور دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وتواصل العمل مع الحكومة السورية والدول الأطراف الأخرى في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بـ "مجموعة متنوعة من الحوادث". وكما سبق ذكره، فإن نشر بعثة تقصي الحقائق في مهام أخرى سيخضع لتطور جائحة مرض فيروس كورونا.

وأفهم أيضاً أنه وبعد أن أصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية تقريره الثاني في نيسان/أبريل، فإنه يواصل تحقيقاته في الحوادث التي خلصت فيها بعثة تقصي الحقائق إلى أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت أو يحتل أن تكون قد استخدمت في الجمهورية العربية السورية وأنه سيصدر تقارير أخرى في حينه.

عن الإغلاق. وسأوافي المجلس الآن بآخر المستجدات المتعلقة بالملف السوري.

في ١٢ نيسان/أبريل، أصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية تقريره الثاني، تماشياً مع ولايته المتمثلة في تحديد هوية مستخدمي الأسلحة الكيميائية في سورية. وخلص فريق التحقيق في هذا التقرير، استناداً إلى كل ما حصل عليه من معلومات وإلى تحليله لها، إلى أنّ ثمة أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأنّ مروحية عسكرية تابعة للقوات الجوية العربية السورية وتخضع لسيطرة قوات النمر قصفت شرق سراقب في حوالي الساعة ٢١/٢٢ من يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، خلال هجمات كانت جارية على سراقب، وذلك بإلقاء أسطوانة واحدة على الأقل. وتمزقت الأسطوانة وانبعث منها غاز سام، هو الكلور، وانتشر على مساحة كبيرة وأدى إلى إصابة ١٢ شخصاً معروفين بالاسم. وهذه الحالة المؤكدة لاستخدام القوات الجوية العربية السورية أسلحة كيميائية تضاف إلى الحالات الثلاث الأخرى التي تمّ تحديدها في التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، وعرضتها بالتفصيل على المجلس خلال إحاطتي إلى المجلس في ١٢ أيار/مايو ٢٠٢٠.

ولذلك، أود أن أذكر بأن فريق التحقيق وتحديد الهوية خلص في تقريره الأول إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن من استخدموا الأسلحة الكيميائية في اللطامنة في ٢٤ و ٢٥ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧ كانوا أفراداً تابعين للقوات الجوية العربية السورية التي استخدمت غاز السارين مرتين والكلور مرة واحدة. وبعد نشر هذين التقريرين، في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، واصل الفريق تحقيقه في حالات استخدام الأسلحة الكيميائية أو احتمال استخدامها. ويجري حالياً التحقيق في خمس حالات. وسيقدم فريق التحقيق وتحديد الهوية تقريراً عنها في حينه.

وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٢١، قرر مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الإعراب عن قلقه البالغ

وأشكر الرئاسة الإستونية لمجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لإبلاغ المجلس بالتطورات في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ آخر حضور لي في المجلس، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ (انظر S/2020/1202)، عندما شاركت في تبادل شامل للآراء مع الأعضاء بدعوة من الرئاسة الجنوب أفريقية.

يعاني الشعب السوري من الحرب منذ أكثر من ١٠ سنوات؛ والمجلس يدرك ذلك جيداً. وتتناول التقارير المروعة عن تلك المعاناة استخدام الأسلحة الكيميائية كأحد الفئات التي ارتكبت في تلك الحرب. وقد استخدمت الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية قبل وبعد انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٣. وحدثت تلك الاستخدامات المتكررة والموثقة جيداً على الرغم من النجاح في تدمير أكثر من ١٣٠٠ طن من المخزونات السورية المعلنة وتدابير التحقق الصارمة التي تطبقها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ووقع أحد أشد الهجمات فتكاً في خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وانطوى ذلك الهجوم على استخدام غاز السارين وأدى إلى سقوط عشرات الضحايا وإصابة أكثر من ٥٠٠ آخرين. وانضمت الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بعد شهر من وقوع هجوم بغاز السارين - والذي وقع هذه المرة في الغوطة وأودى بحياة أكثر من ١٣٠٠ شخص - وأجرت بعثة الأمم المتحدة تحقيقاً فيه.

ومنذ ذلك الحين، تقدم أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية معلومات وافية إلى مؤتمر الدول الأطراف والمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكذلك إلى مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، من خلال تقارير شهرية وإحاطاتي المباشرة. ومن الحقائق المقلقة أنه بعد مرور ثماني سنوات، لا يزال ملف الأسلحة الكيميائية السوري بعيداً

مجلس الأمن في عام ٢٠١٥ وألغاه في عام ٢٠١٧. غير أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تزود المجتمع الدولي، من خلال عملها، بمواد تساعد آليات المساءلة في مهامها. وقد واصلت الأمانة الفنية، وفقا لما كلفها به مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، نقل المعلومات إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، التي أنشئت في عام ٢٠١٦.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الولايات الممنوحة للاتفاقية والقرارات التي اتخذتها أجهزة صنع السياسات التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الملف الكيميائي السوري تظل ملزمة لجميع الدول الأطراف وللأمانة الأمانة الفنية. ولذلك يستمر عملنا على جبهات متعددة، بما في ذلك العمل مع سورية. وتواصل بعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية إثبات الحقائق المحيطة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وحتى الآن، حققت البعثة بالفعل في ٧٧ ادعاء باستخدام الأسلحة الكيميائية، وحددت ١٧ حالة من حالات الاستخدام المحتمل أو المؤكد لتلك الأسلحة في سورية.

ولا يزال تقرير البعثة المتعلق بالحادث الذي وقع في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موضع اهتمام بعض الدول الأعضاء، بما في ذلك هنا في مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أذكر بالحقائق. أصدرت بعثة تقصي الحقائق تقريرها في ١ مارس ٢٠١٩. وخلصت البعثة فيه إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن استخدام الكلور كسلاح قد حدث على الأرجح. وعقب صدور التقرير، لم يستطع اثنان من المفتشين السابقين للأمانة الفنية قبول استنتاجات البعثة التي تخالف آراءها الشخصية غير المدعومة بالأدلة. وعندما لم يكسب موقفهما التأييد داخل الأمانة الفنية، حاولا أن يصورا علنا عمل منظمة حظر الأسلحة

إزاء الحالات المؤكدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، التي تتعارض مع أحكام الاتفاقية. وقرر أيضا حرمان سورية من الحقوق والامتيازات التالية: التصويت في المؤتمر وفي المجلس؛ والترشح لعضوية المجلس؛ وشغل أي منصب في المؤتمر أو المجلس أو أي من الهيئات الفرعية.

وبموجب ذلك القرار، تقرر أن يقدم المدير العام تقريرا منتظما إلى المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عما إذا كانت سورية قد أكملت التدابير التي كانت تنتظر التنفيذ. وهي: أولا، أن تعلن للأمانة الفنية أماكن وجود المنشآت التي جرى فيها تطوير الأسلحة الكيميائية المستخدمة في ثلاث هجمات في اللطامنة في مارس ٢٠١٧، وإنتاجها وتكديسها وتخزينها من الناحية التشغيلية لغرض الاستخدام؛ ثانيا، أن تعلن للأمانة الفنية جميع الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها حاليا، فضلا عن مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية وغيرها من مرافق ذات الصلة؛ ثالثا، أن تحل جميع المسائل غير المحسومة فيما يخص إعلانها الأولي عن مخزون وبرنامج أسلحتها الكيميائية. وبمجرد أن أبلغكم بأن جميع هذه التدابير قد اكتملت، ستردّ لسورية حقوقها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وما فتئت أجهزة صنع السياسات في كل من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن تدعو، على مر السنين، إلى وضع حد للإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية ومحاسبة مرتكبيها. وتتضمن القرارات ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥) و ٢٢٣٥ (٢٠١٥) جميعا تلك الرسائل القوية. وقد أيد الأمين العام أيضا تلك الدعوة في عدد من البيانات التي أدلى بها، بالتأكيد على أن المساءلة جزء أساسي من ردع استخدام الأسلحة الكيميائية.

وليست منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما فيها فريق التحقيق وتحديد الهوية الذي هو جزء من الأمانة الفنية، أبدا محكمة أو هيئة قضائية؛ كما لم تكن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي أنشأها

المسألة بوجود عامل نقي للأسلحة الكيميائية عثر عليه في عينات جمعت في حاويات تخزين كبيرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠.

وفي ٣٠ نيسان/أبريل، بعثت برسالة إلى السلطة الوطنية السورية أعلنت فيها أن الجولة المقبلة من المشاورات ستعقد في الفترة من ١٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه. وفي ٥ أيار/مايو، طلبت الأمانة الفنية إصدار التأشيرات اللازمة والعايدة لأعضاء الفريق. ولعدم تلقي أي رد، أبلغت الأمانة الفنية السلطات السورية في ١٤ أيار/مايو بتأجيل بعثة فريق تقييم الإعلانات إلى ٢٨ أيار/مايو. وفي ٢٦ أيار/مايو، ونظرا لعدم تلقي أي رد من السلطات السورية بشأن إصدار التأشيرات، قررت تأجيل البعثة حتى إشعار آخر. وستواصل الأمانة الفنية السعي إلى اغتنام الفرصة التالية لإيفاد فريق تقييم الإعلانات من أجل مساعدة الجمهورية العربية السورية على الامتثال لجميع التزاماتها.

وتستمر عمليات التفتيش نصف السنوية لمركز الدراسات والبحوث العلمية السوري. وتواصل الأمانة الفنية أيضا التحضير لتفتيش القواعد الجوية السورية التي حددها تقريرا آلية التحقيق المشتركة وفريق التحقيق وتحديد الهوية باعتبارها ضالعة في استخدام الأسلحة الكيميائية. وستجري عمليات التفتيش هذه بمجرد أن تسمح الظروف الأمنية وتطور مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) للمفتشين بالقيام بذلك.

وأود أن أؤكد في هذه المرحلة أن أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تواصل تنفيذ جميع الولايات المختلفة المتعلقة بسورية في ظل ظروف صعبة للغاية، ألا وهي، ما تتعرض له من هجمات إلكترونية عديدة ومعقدة والانتشار الواسع النطاق للمعلومات المضللة عن عملنا، بل وأحيانا تشويه سمعة بعض موظفي المنظمة، وثالثا، التحديات التي فرضتها القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ خلال العام المنقضي.

ومما يثلج صدري باستمرار تصميم وشجاعة الموظفين العاملين معي في مواجهة هذه الظروف الصعبة، التي صادفوها

الكيميائية على أنه متحيز ومغرض، وأن ينعنا التقرير بأنه مزيف بطريقة ما. وقد انتهكا بذلك التصرف جميع التزاماتهما الأساسية تجاه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأعضاء فيها.

وأود أن أؤكد أن أحد المفتشين السابقين لم يكن أبدا عضوا في بعثة تقصي الحقائق، ولم يسطع إلا بدور داعم للبعثة ولفترة محدودة من الزمن. أما المفتش الآخر فقد شارك للمرة الأولى في تحقيقات البعثة، ولكن بصفة محدودة فقط. ولم يتسن إرساله إلى الميدان لأنه لم يكمل بعض تدريبات المفتشين.

وعلاوة على ذلك، فبعد نشرها في دوما في صيف عام ٢٠١٨، توقف كلاهما عن المشاركة في عمل البعثة، وبالتالي لم يتمكن أي منهما من الاطلاع على المعلومات التي جمعتها البعثة والتحليلات ذات الأهمية الحاسمة التي أجرتها منذ نهاية آب/أغسطس ٢٠١٨، واستمر ذلك لمدة تزيد على ستة أشهر قبل إصدار البعثة استنتاجات تحقيقاتها ونشر تقريرها بتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٩.

وحتى الآن، لم تطعن أي من الدول الأعضاء الـ ١٩٣ في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الاستنتاج الذي توصلت إليه البعثة بأن الكلور قد عثر عليه في موقع الهجوم في دوما. ويجب التذكير بأن ولاية بعثة تقصي الحقائق هي إثبات الحقائق المتعلقة باستخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة - وليس تحديد هوية المرتكبين.

ومنذ ١ مارس ٢٠١٩، وُضع تقرير البعثة عن دوما تحت سلطة المجلس التنفيذي ومؤتمر الدول الأطراف، وسيواصل فريق التحقيق وتحديد الهوية دارسته.

وبالإضافة إلى ذلك، يواصل فريق تقييم الإعلانات جهوده لتوضيح أوجه القصور التي وُجدت في الإعلان السوري الأولي. وقد فتحت مؤخرا مسألة جديدة واحدة، وسيُنظر فيها خلال الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات التي نعدها. وتعلق تلك

على وجه الخصوص أثناء عمليات الانتشار التي تمكنا من القيام بها على الرغم من كل العقبات والمخاطر.

وإلى جانب ملف الأسلحة الكيميائية السوري، هناك بعض المسائل الهامة المتصلة بالأسلحة الكيميائية التي تتطلب اهتمامنا أيضا. وكما أبلغت أعضاء المجلس سابقا، فإن الأسلحة الكيميائية استخدمت أيضا في السنوات السبع الأخيرة في عدة بلدان. وينطوي الكثير من حالات الاستخدام هذه على عوامل

كيميائية متطورة للغاية ويتعين التصدي لها بحجرة وكفاءة. وقدمت أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المساعدة بناء على طلب الدول الأطراف المعنية. وتقع على عاتق المجتمع الدولي ككل، وكذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وما وراءها - منظومة الأمم المتحدة الأوسع - مسؤولية اتخاذ المزيد من التدابير.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار أيضا أنه على الرغم من النطاق العالمي تقريبا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لا تزال هناك أربع دول أعضاء في الأمم المتحدة لم تصدق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو لم تنضم إليها. وإذا انضمت أي من هذه الدول إلى الاتفاقية بوصفها دولة حائزة، ستبدأ عملية أخرى لإزالة مخزونات الأسلحة الكيميائية، تخضع للتحقق من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتتطلب جميع هذه المسائل، إلى جانب تطور البيئة الأمنية العالمية وتقدم العلم والتكنولوجيا، تأهب الأمانة الفنية التام من حيث المعرفة والمهارات والقدرات. ويتعين علينا أن نظل على اطلاع على التطورات العلمية والتكنولوجية. ويجب الحفاظ على المعرفة الفريدة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية التي نمتلكها حاليا والاحتفاظ بها. ويجب أن يكون موظفونا قادرين على مواصلة تطوير المهارات والخبرات حتى يتمكنوا من مساعدة الدول الأطراف في مواجهة جميع أنواع التهديدات الكيميائية.

وستواصل الأمانة الفنية تعزيز ثقافة الأمن الكيميائي في جميع الدول الأطراف بصورة نشطة لمواجهة خطر الإرهاب

الكيميائي. وتحقيقا لهذه الغاية، وعلى الرغم من أن ميزانيتنا تخضع لنمو اسمي صفري، فإننا نواصل إحراز تقدم بشأن جميع تلك الجوانب الأساسية لعملنا. ومن الأمثلة على ذلك مركز الكيمياء والتكنولوجيا الجديد التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية - مركز كيمتك - الذي بنينه في هولندا، والذي سيكون أداة رئيسية تحت تصرفنا. ويمكن رؤية المبني في هذه الصورة للتصميم النهائي للهيكل.

وسيمكننا مركز كيمتك من التصدي بشكل أفضل للتهديدات الناشئة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية ومن الإسهام في استخدام الكيمياء لغرض وحيد، هو منفعة البشرية. وسيكون المركز بمثابة مستودع للمعارف والمهارات المتصلة بنزع السلاح الكيميائي وعدم الانتشار وأمن وسلامة المواد الكيميائية والاستخدامات السلمية للكيمياء. كما سيسهم في تبادل واكتساب الخبرات والمهارات اللازمة للبقاء في طليعة التطورات العلمية والتكنولوجية. وسيكون منتدَى عالميا للبحث والتحليل الكيميائيين وسيتمكن الدول الأعضاء من إنشاء شبكات من الخبراء والباحثين والمختبرات من خلال طائفة واسعة من الأنشطة. وسيبدأ بناء مركز الكيمياء والتكنولوجيا خلال هذا الشهر وسيتم الانتهاء منه، ووفقا للخطط الحالية، في نهاية عام ٢٠٢٢.

خلال العامين المقبلين، تستعد المنظمة لبلوغ مرحلتين هامتين أخريين: الأولى، الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء المنظمة، في عام ٢٠٢٢، وثانيا، الانتهاء من تدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة، والذي يُتوقع أن يكتمل في عام ٢٠٢٣.

إن الحفاظ على العالم آمنا من عودة ظهور الأسلحة الكيميائية يتطلب التزاما وجهودا من جانب طائفة كاملة من أصحاب المصلحة: الحكومات، وبطبيعة الحال، البرلمانات والصناعات الكيميائية والمنظمات والهيئات الدولية والأوساط الأكاديمية والدوائر العلمية، وبداية، المجتمع المدني. وأنا أعتبر

مقتنعون بأن من مصلحة مجلس الأمن أن يتوخى أقصى قدر من الشفافية في هذا الصدد، ونأمل أن يكون ذلك في مصلحة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضا. وتوقع أن يكون التبادل التفاعلي المفتوح من هذا القبيل هو ما سنقوم به بالضبط اليوم.

في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، طرحنا على السيد أرياس عددا من الأسئلة المتعلقة بالخط الذي تتخذه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بالملف الكيميائي السوري (انظر S/2020/1202). وأعضاء المجلس لديهم قائمة بتلك الأسئلة، ولذلك لن أكررها اليوم، ولكن اسمحوا لي بأن أستفيض في الحديث بشأن بعض النقاط البارزة.

بادئ ذي بدء، أود بالطبع أن أشير إلى التقرير المشين لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية فيما يتعلق بحادثة دوما في نيسان/أبريل ٢٠١٨ (S/1731/2019). وكما أكدت مصادر مختلفة، بما في ذلك مفتشو المنظمة السابقون الذين شاركوا مباشرة في التحقيق، فقد نُفِحت الصيغة النهائية بشدة مقارنة بالمسودة الأولية وأن ذلك جرى تحت ضغط من بعض الوفود. وبعبارة أخرى، فإن ما نحن بصددنا في هذا السياق هو احتيال. ولم تسفر محاولات هؤلاء المفتشين لكفالة قيام قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالتحقيق في المسألة عن أي شيء. وعلاوة على ذلك، حوكم المفتشون لمحاولتهم التوصل إلى حقيقة هذه المسألة.

يعيدني بيان السيد أرياس اليوم إلى هذه المسألة. فالسيد أرياس يدعي في بيانه أن أيا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي يبلغ عددها ١٩٣ دولة، لم تشكك في نتائج التقرير النهائي عن دوما. أولا، هذا غير صحيح واقعا. فلنأخذ بلدنا، على سبيل المثال، ونحن لسنا الوحيدين الذين شككوا في ذلك. وقد قال المدير العام في مناسبات عديدة، بما في ذلك اليوم، أن الكثير من تحقيقات دوما أجريت عندما لم يعد

ذلك جزءا لا يتجزأ من واجباتي في التواصل مع ممثلي جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشركاء من الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن. فنحن لن ننجح من دونهم جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أرياس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نينيزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): هذه هي المرة الأولى منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي التي يجتمع فيها مجلس الأمن حضوريا لمناقشة القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) (انظر S/PV.8764)، ونحن ممتنون للرئاسة الإستونية على ذلك. إن هذه خطوة أخرى نحو عودة مجلس الأمن إلى أساليب عمله التقليدية، وهذا أمر حسن التوقيت تماما. كما أننا ممتنون للسيدة إيرومي ناكاميتسو على إحاطتها.

ونود أيضا أن نرحب بالمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد فرناندو أرياس. إنه لأمر رائع أن قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجدت أخيرا فرصة للمشاركة في اجتماعات المجلس. ونعتقد أن هذا الشكل من التفاعل ينبغي أن يصبح شكلا منتظما.

إن الملف الكيميائي السوري موضوع محدد، ولا غنى في هذا السياق عن المعلومات المباشرة. فلدى العديد من الوفود أسئلة - والتي كثيرا ما تكون محددة جدا - بشأن أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وحتى الآن، اضطرت السيدة ناكاميتسو للإجابة على هذه الأسئلة، ونحن ممتنون جدا لها على ذلك. ولكن لا يمكن لمثلة الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تقدم إجابات شاملة بشأن هذا الموضوع. ولذلك، سيكون من المنطقي بقدر أكبر كثيرا طرح هذه الأسئلة مباشرة على المدير العام للمنظمة وإتاحة فرصة له للرد عليها في شكل مفتوح. ونحن

التقرير النهائي النتائج التي توصل إليها علماء السموم بأن الكلور لم يكن سبب وفاة الضحايا الذين أُطلعنا عليهم؟

ويشير التقرير النهائي إلى الاجتماعات اللاحقة مع أخصائيي السموم في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، والتي أدرجت ضمن الاجتماعات التي عقدها فريق التحقيق. غير أن التقرير النهائي لا يقدم أي معلومات عن الاستنتاجات التي توصل إليها علماء السموم الجدد. لماذا وكيف حدث أن استنتاجاتهم أصبحت أكثر أهمية وسمحت بتجاهل النتائج التي توصل إليها علماء السموم الأوائل؟ لماذا لا يشرح التقرير النهائي بالضبط ما وجده علماء السموم هؤلاء؟ لماذا لا تقارن النتائج والاستنتاجات التي توصلوا إليها بنتائج واستنتاجات علماء السموم الأصليين؟ لماذا حذفت تلك النتائج الأولى من التقرير؟ إنني أمل أملا كبيرا في الحصول على إجابات على تلك الأسئلة. تلك هي النقطة الأولى.

ثانياً، هذا هو الإعلان الأولي لسورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد طلبنا تفسيراً للاختلافات في النهج المتبع بشأن تلك المسألة بين دمشق وغيرها من البلدان التي واجهت مشاكل مماثلة ولكنها لم تتعرض لتوجيه نفس وابل الانتقادات الذي تعرضت له سورية.

ثالثاً، إن منهجية الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تعتمد في تحقيقاتها على معلومات من مصادر حزبية معارضة للحكومة السورية، تجمع الأدلة عن بعد وتخلص إلى استنتاجات "يرجح جداً" أنها مستندة إليها. وهذا يتعارض بشكل مباشر مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي يشترط فيها سلسلة الاحتجاز لضمان الحفاظ على الأدلة. وعلاوة على ذلك، قال المتحدث السابق باسم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد لوجان، في عام ٢٠١٣ إن المنظمة لن تفحص أبداً عينات لم يجمعها مفتشوها في الميدان. وتبين أن الأمانة الفنية تنتهك الآن صراحة مبادئها المعلنة ولا تتجمل من

المفتشون المعارضون مشاركين. فعلى سبيل المثال، قال في خطابه الذي ألقاه في ٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠:

(تكلم بالإنكليزية)

"في الأشهر الستة الأخيرة من التحقيق الذي أجرته بعثة تقصي الحقائق، عندما تمت معظم الأعمال التحليلية".

(تكلم بالروسية)

وعلاوة على ذلك، قال إن بعض المفتشين، ولا سيما المفتش في دوما، لم يوظفوا بأي دور في التحقيق. وهذا ما تدحضه الحقائق والوثائق المتاحة. ففي جلسة مجلس الأمن المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل، أطلعنا الصحفي آرون ماتي على وثائق في متناول اليد تفيد بأن الكثير من العمل قد أنجز في الأشهر القليلة الأولى من التحقيق عندما كان المفتش ب. لا يزال عضواً رئيسياً في بعثة تقصي الحقائق ومعد التقرير الأصلي. فعلى سبيل المثال، بمقارنة التقرير الأصلي بالتقرير النهائي، أشار ماتي إلى أن ٧٠ في المائة من جميع العينات قد حللت في الشهر الأول، بما في ذلك ١٠٠ في المائة من عينات الخشب. هل يستطيع أن يشرح ما هو العمل التحليلي المحدد الذي قامت به بعثة تقصي الحقائق في الأشهر الستة الأخيرة من التحقيق؟ فرما كان لذلك علاقة بتغيير النتائج الأصلية للمفتشين الذين حققوا في القضية.

وفي يونيو ٢٠١٨، اتصلت بعثة تقصي الحقائق بأربعة علماء سموم واختصاصيي علم الأدوية من حلف شمال الأطلسي من ذوي الخبرة في مجال الأسلحة الكيميائية. وتم تسريب مواد ذلك الاجتماع، ونشرها موقع ويكيليكس. وتبين أن الخبراء استبعدوا استخدام الكلور كسبب لوفاة الضحايا الذين تم تصويرهم في دوما. وأقر التقرير الأصلي بذلك الاستنتاج ولكنه أغفل في التقرير النهائي. كما استبعد التقرير النهائي اجتماع حزيان/يونيه من قائمة ما كان يقوم به الفريق. لماذا استبعد

ونداء مؤسسة الشجاعة إلى قيادة الأمانة الفنية للوصول أخيراً إلى حقيقة العديد من الاختلالات في عملها، بما في ذلك الأدلة على التزوير في إعداد التقرير عن دوما. إننا لا نفهم ذلك النهج الانتقائي. ف الأمانة الفنية تتعاون بنشاط مع بعض المنظمات غير الحكومية، مثل الخوذ البيض، وتشركها في مسائل حساسة للغاية بينما تدير ظهرها بشكل صارخ لمنظمات أخرى تطرح أسئلة غير مريحة. أي نوع من حرية التعبير أو الشفافية أو النظر في آراء المجتمع المدني التي نتحدث عنها؟

غير أن أسئلة جديدة ظهرت منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي. وهي أولاً وقبل كل شيء، تتعلق بتقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية الجديد عن حادثة سراقب في فبراير ٢٠١٨، التي كذب بها عشية التصويت في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أبريل/نيسان. ولم تصحح أي من الانتهاكات في منهجية التحقيق التي كنا نتحدث عنها لسنوات. ويكشف التقرير نفسه أن فريق التحقيق وتحديد الهوية لم يذهب قط إلى مسرح الحادث. وجميع الأدلة المادية جمعها، مرة أخرى، ممثلو منظمة الخوذ البيض غير الحكومية السيئة السمعة. وقام بتحليل نصف الشهود الذين تمت مقابلتهم، ومرة أخرى معظمهم من ذوي الخوذ البيض، وشهاداتهم ما يسمى بالخبراء والمؤسسات العلمية الموثوق بها. أي نوع من الحياد أو متطلبات سلسلة الحضانة يمكننا أن نتكلم عنه في مثل هذه الظروف؟

وكما هو الحال مع دوما، ليس واضحاً على الإطلاق لماذا تستخدم دمشق الكلور في سراقب وتعرض نفسها بوضوح للنقد الدولي إن لم تكن قد استفادت عسكرياً أو غير ذلك على أي حال؟ ويشير تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية إلى الاستخدام المزعوم لأسطوانة كلور واحدة فقط في سراقب، مسفرة عن إصابات طفيفة لـ ١٢ شخصاً، خرجوا من المستشفى في غضون ساعتين من وصولهم إليه. ويقول الفريق نفسه أن الجيش السوري لم يكن ينفذ أي عمليات هجومية في المنطقة خلال تلك الفترة.

الاعتراف بذلك في تقاريرها. ونحن مهتمون بالتدابير التي تعتمز قيادة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اتخاذها لتصحيح الوضع.

وثمة مسألة أخرى هي ازدواجية معايير الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في اختيار مصادر الأدلة. ففرق التفتيش التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تلتقط بسهولة أي مواد من الخوذ البيضاء سيئة السمعة، حتى وإن كانت أضعفها وأكثرها افتقاراً للقطع، في حين أن الأدلة التي يقدمها المهنيون - السلطات السورية والجيش الروسي - على تورط المعارضة في تنظيم استفزازات باستخدام الأسلحة الكيميائية يتم تجاهلها بشكل صارخ، فضلاً عن التأكيدات العديدة التي أدلى بها شهود محليون، أي شهود أحياء، عن الطبيعة المصطنعة لتلك الحوادث. وقد تأكد ذلك مرة أخرى في تقرير بعثة تقصي الحقائق حول حادثة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في حلب.

إن الوقت ينفد والأسئلة التي تطرح على المدير العام، بصفتها رئيس الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تتضاعف. وقصة تقرير دوما لم تنته، ليس ذلك فحسب، بل إن هنالك المزيد والمزيد من التقلبات فيها. فالآن لا يتعرض مفتشو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنفسهم للاضطهاد فحسب، بل الخبراء المستقلون الذين يحاولون الوصول إلى حقيقة هذه القصة. وما يؤسف له بشكل مضاعف أنه انضم إلى حملة تشويه سمعتهم خبراء مستقلون يحاولون النظر في هذه القصة. ومن المحزن بشكل مضاعف أن ما يسمى بوسائل الإعلام الغربية المستقلة والديمقراطية، مثل هيئة الإذاعة البريطانية، تنضم إلى حملة تشويه سمعتهم. ولا يزال نداء قدمته جهات عامة بارزة، وعلى وجه التحديد المنظمة غير الحكومية ذائعة الصيت "مؤسسة الشجاعة"، تدعو فيه قيادة الأمانة الفنية إلى أن تتوصل أخيراً إلى حقيقة هذه القصة، من غير إجابة من قبل قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

بتقرير دوما. وأعتقد أن زملاءنا الغربيين، الذين يدعون بنشاط إلى الشفافية وعدم تسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ينبغي أن يرحبوا بذلك. ونحن جميعا مهتمون بإجراء مناقشة صريحة، كما أكدت وفود كثيرة، فيما بين المهنيين. وإذا كان السيد أرياس لا يعتقد أنه من الممكن تنظيم هذه المناقشة في المجلس الاستشاري العلمي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فما هي الخيارات الأخرى التي يمكن أن يقترحها لحل تلك الحالة؟ هل هو مستعد للقاء المفتشين السابقين ومناقشة شواغلهم بصورة مباشرة معهم؟ وتوقع أن نسمع إجابات على جميع الأسئلة في الجزء المفتوح من جلسة اليوم.

وأود أن أؤكد أن الهدف من اجتماعنا في القاعة اليوم، ليس، كما تصور بعض الزملاء، هو استجواب المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بطرح أسئلة غير ملائمة عليه. فهذا جهد جماعي لتصحيح الحالة المؤسفة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وثمة حاجة ماسة إلى إجراء مناقشة مفتوحة مع قيادة المنظمة من أجل منع استمرار تآكل سلطتها وتكرار الحالة المهينة التي وقعت في نيسان/أبريل، عندما اتخذ قرار في مؤتمر الدول الأطراف لتجريد دولة ذات سيادة تمثل للاتفاقية من حقوقها. وقد اتخذ ذلك القرار في انتهاك لقواعد الاتفاقية والممارسة الراسخة المتمثلة في توافق الآراء.

ومن المشجع أن أقل من نصف الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية صوتت مؤيدة له، بما في ذلك ست دول غربية فقط أعضاء في مجلس الأمن الحالي. أما الباقيون فقد صوتوا معارضون له أو امتنعوا عن التصويت. واتخذ الموقف نفسه عدد من الأعضاء السابقين في مجلس الأمن الذين شاركوا في اجتماعات بشأن المسألة السورية في العام الماضي.

وفي الختام، إننا، على غرار العديد من المشاركين المسؤولين الآخرين في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وكبلد من البلدان التي كانت حاضرة في تأسيس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نشعر بالقلق إزاء تسييس عملها، الذي يفرضه عليها الزملاء

والتقرير مليء بتناقضات صارخة أخرى، مثل شهادة شهود زور عن طائرات هليكوبتر تحلق على ارتفاع منخفض وأنوارها مضاءة، وهو أمر غير مقبول في الواقع عند القيام بمهام قتالية في الليل، أو أسطوانة تآكلت بطريقة ما في أقل من ١٢ ساعة بعد ارتطامها بالأرض.

نود أن يعلق السيد أرياس على هذه النقاط اليوم.

ولكن هناك عنصر آخر في وثيقة فريق التحقيق وتحديد الهوية يتجاوز أي حد للمعقولية. تنص الفقرة ٥، ١٨ على أن أحد الدوافع الأكثر احتمالا للهجوم الجوي بالكور هو "المعاقبة على إسقاط الطائرة الروسية". وفي الوقت نفسه، يخلص فريق التحقيق وتحديد الهوية إلى ذلك الاستنتاج، مستشهدا بـ "خبير عسكري" لم يذكر اسمه.

وناشد السيد أرياس أن يشرح لنا لماذا تقوم الأمانة الفنية، التي تعمل وفقا لقيادتها في التحليل التقني البحث، بتجاوز ولايتها وتشارك في تخمين ميسس؟ ومن أوعز إلى المفتشين بإدراج ذلك الاستنتاج الكاذب عمدا في الوثيقة الختامية؟

وخلال الاجتماع بصيغة آريا الذي نظمته روسيا في نيسان/أبريل، سأل الصحفي المستقل آرون ماتي ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عما إذا كانا سيؤيدان تحقيقا يجريه المجلس الاستشاري العلمي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في التلاعب بتقرير بعثة تقصي الحقائق. ولم نسمع جوابا من زملائنا.

بيد أنني أود أن أذكر المجلس بأن المسؤولية عن أنشطة المجلس تقع على عاتق المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفقا للفقرة ٤٥ من الفرع دال من المادة الثامنة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. لذلك نود أن نسأل السيد أرياس عما إذا كان سيوافق على تنظيم مناقشة تقنية بحتة في إطار المجلس الاستشاري العلمي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بمشاركة مفتشين معروفين، لمناقشة جميع أوجه التضارب المتعلقة

الكيميائية في الاضطلاع بولايتها الحاسمة على خلفية التهديد المستمر باستخدام الأسلحة الكيميائية.

ولنكن واضحين - إن نظام الأسد مسؤول عن عدد لا يحصى من الفظائع، التي يرقى بعضها إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وكما تم إطلاع مجلس الأمن في نيسان/أبريل الماضي (انظر S/2021/337)، أصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريره الثاني. وقد خلص هذا التقرير إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات الجوية العربية السورية استخدمت سلاحا كيميائيا في سراقب، سورية، في فبراير/شباط ٢٠١٨. وقد تسبب هذا العمل في معاناة متعددة وغير مقبولة للضحايا السوريين.

إن استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري موثق توثيقا جيدا. وقد عزا فريق التحقيق وتحديد الهوية الآن أربعة هجمات منفصلة بالأسلحة الكيميائية في سورية إلى نظام الأسد. وتأتي هذه الحوادث إضافة إلى الهجمات الأربع بالأسلحة الكيميائية التي نسبتها آلية التحقيق المشتركة السابقة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى نظام الأسد. وتتفق الولايات المتحدة مع استنتاجات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المذكورة في هذا التقرير الأخير (انظر S/2021/415). وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتشجيع ومساعدة سورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، فإن نظام الأسد - بدعم من روسيا - لا يزال يتجاهل دعوات المجتمع الدولي للكشف الكامل عن برنامجه للأسلحة الكيميائية وتدميره بشكل يمكن التحقق منه. وبدون المساءلة عن الفظائع المرتكبة ضد الشعب السوري، سيظل السلام الدائم في سورية بعيد المنال. وتدعو الولايات المتحدة مرة أخرى إلى تحقيق العدالة والمساءلة باعتبارهما عنصرين حاسمين للمساعدة في المضي بسورية نحو حل سياسي للنزاع.

الغريون. وينبغي أن تكون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي الوصي على نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية، ويجب ألا تتحول إلى أداة لتنفيذ المصالح السياسية أو لمعاقبة غير المرغوب فيهم. وللأسف، يتزايد احتمال ألا تكون سورية الدولة الوحيدة المعرضة للخطر وأن أي دولة يمكن أن تتعرض للهجوم وأن تمارس عليها الضغوط من خلال الاتهامات باستخدام الأسلحة الكيميائية.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن تفادي هذه النتيجة. ويجب علينا جميعا أن نعمل على ضمان أن تكون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قادرة تماما على تنفيذ ولايتها وأن تظل وصيا محايدا لنظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية. ولذلك، نأمل ألا تكون محادثة اليوم مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي الأخيرة وأن تمكنا من الاقتراب من ذلك الهدف. وروسيا مستعدة للعمل في جميع المحافل لاستعادة الثقة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتعزيز سلطتها والدفاع عن أسس نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

**السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثلة السامية على إحاطتها اليوم، وترحب الولايات المتحدة بالمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فرناندو أرياس، في مناقشة اليوم. ونشكره على عرضه الشامل. أود أن أقول إن الولايات المتحدة لا تزال ممتنة لما أبداه من التزام وقيادة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التمسك بالقاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية.

ونود أيضا أن نشكر الرجال والنساء الشجعان الذين يقومون بالعمل المحايد والمستقل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكثيرا ما يفعلون ذلك - كما أشار المدير العام - في ظروف خطيرة وصعبة. ولا ينبغي أبدا اعتبار خدمتهم ومهنتهم أمرا مسلما به. وستواصل الولايات المتحدة، إلى جانب عدد هائل من الدول المسؤولة، دعم عمل منظمة حظر الأسلحة

الإنسان في بيئته. ويدين وفد بلدي إدانة قاطعة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي من كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

وإذ تتشاطر الهدف المشترك المتمثل في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات هذه الأسلحة، نشدد مجددا على الأهمية الحيوية للتنفيذ الكامل من جانب جميع الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويتسم دور المنظمة بوصفها الهيئة المتعددة الأطراف المكلفة بالمساعدة في تنفيذ الاتفاقية بأنه دور هام في تحقيق ذلك الهدف. وفي هذا الصدد، ينبغي الاضطلاع بعمل المنظمة على نحو أشمل وموضوعي ومحيد. وينبغي أن تساعد هذه المعايير العالية، ولا سيما فيما يتعلق بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة للاتفاقية، في إثبات حقائق وأدلة لا يمكن دحضها بغية ضمان تحقيق العدالة ومنع الانتهاكات.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية في سورية، فإننا نتشاطر الشعور بالقلق إزاء الاستخدام المزعوم لهذه الأسلحة. وتبعث على الشعور بالقلق العميق أيضا المعلومات المبلغ عنها بشأن حيازتها واستخدامها من جانب الجماعات المسلحة. وإذ يبدو أن التقدم المحرز نحو إغلاق هذا الملف خلال الفترة المشمولة بالتقرير كان محدودا، نود أن نتشاطر العاملين اللذين نعتبرهما أساسيين.

العامل الأول هو استمرار التعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية. ويحيط وفد بلدي علما بالتقارير الشهرية للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن هذه المسألة، بما في ذلك التعاون بين الأمانة الفنية للمنظمة وسورية من خلال الاجتماعات الفنية والزيارات الميدانية وتبادل الرسائل. وندعو إلى تعاون وثيق ومستمر وبناء بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية في معالجة المسائل المتبقية المتعلقة بالإعلان الأولي - وهي الخطوة الأولى للدولة الطرف في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتطلع إلى تلقي أحدث

وترحب الولايات المتحدة بقرار مؤتمر الدول الأطراف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في ٢١ نيسان/أبريل، الذي أدان، كما سمعنا، استخدام سورية للأسلحة الكيميائية وعلق حقوقها وامتيازاتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهذا القرار - وهذه هي المرة الأولى التي يتخذ فيها مؤتمر الدول الأطراف هذا الإجراء - رد مباشر على استخدام نظام الأسد المتكرر للأسلحة الكيميائية وحيازته لها، وفشله في استكمال التدابير المنصوص عليها في قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في تموز/يوليه ٢٠٢٠. واعتماد هذا القرار لمؤتمر الدول الأطراف - الذي أيدته بأغلبية ساحقة قرابة ٩٠ دولة من جميع أنحاء العالم وعارضه ١٥ بلدا فقط - يبعث برسالة واضحة لا لبس فيها مفادها أن استخدام الأسلحة الكيميائية له عواقب.

وكما أوضحنا في الجلسة الأخيرة للمجلس بشأن هذا الموضوع (S/2021/446)، لا يمكن لأي قدر من التضليل الذي تتبناه سورية والعدد القليل جدا من مؤيديها أن ينفي أو يقلل من مصداقية الأدلة التي عرضتها علينا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. يجب على نظام الأسد الامتثال لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

**السيد فام (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أشكر وكيل الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فرناندو أرياس غونساليس، على إحاطتهما .

وأرحب أيضا بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

أود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على سياسة فييت نام الثابتة المتمثلة في تأييد منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزعها بما في ذلك الأسلحة الكيميائية. فالأسلحة الكيميائية عشوائية وغير إنسانية ويمكن أن تكون لها آثار طويلة الأجل على حياة

لقد أحاط بلدي علما بالتقرير والمجالات التي ما زلنا نأمل أن تتعاون فيها سورية تعاوناً كاملاً بإعلان جميع العوامل المنتجة والتي تم تحويلها إلى أسلحة. تحت المكسيك سورية على النظر في إجراء جولة جديدة من المحادثات مع فريق تقييم الإعلانات بغية تسليط الضوء على مسألة وجود عامل متطور لغرض الحرب الكيميائية تم العثور عليه في العينات المأخوذة من حاويات تخزين كبيرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ ونثق أيضاً بأن عمليات التفتيش التي تقوم بها بعثة تقصي الحقائق ستستمر في المواقع التي حددتها آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق التحقيق وتحديد الهوية. إن تعاون سورية ضروري لضمان أن تتمكن هذه البعثات من أداء عملها. فعلى سبيل المثال، سيكون من المفيد للجميع معرفة ما إذا كان قد أحرز أي تقدم في تنفيذ التدابير التي أذن بها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٢٠.

وتعتقد المكسيك أن الحوار الجاري بين مجلس الأمن والمنظمة مفيد في إحراز تقدم موضوعي في بعض المسائل المتعلقة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه سيكون من المفيد التفكير في شكل هذه اللقاءات التعريفية الشهرية. وتؤيد المكسيك فكرة عقد جلسات علنية تتيح لمجلس الأمن مزيداً من الشفافية والمساءلة. ولكن للأسف، لم تؤد هذه الاجتماعات، فيما يتعلق بالمسألة المعروضة علينا، إلى إحراز تقدم في تحقيق الهدف المشترك الذي نتشاوره جميعاً: منع أي استخدام محتمل للأسلحة الكيميائية في المنطقة.

وليس من المفيد تبادل الآراء المعروفة جيداً، لأن ذلك يشجع على الاستقطاب بدلاً من إيجاد بدائل عملية والامتنال للأحكام التي حددها مجلس الأمن.

وتكرر المكسيك دعوتها إلى الأمين العام إلى تكثيف مساعيه الحميدة بين سورية والمنظمة وكذلك مع الأطراف المعنية

المعلومات عن نتائج المشاورات بين الجانبين، بما في ذلك المسألة المتعلقة الجديدة، على النحو المذكور في التقرير الثاني والتسعين (انظر S/2021/514).

وبينما يحيط وفد بلدي علماً بقرار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية الصادر في ٢١ نيسان/أبريل، يؤمن وفد بلدي إيماناً قوياً بأن هناك حاجة إلى تعزيز التعاون على نحو مستمر من أجل المضي نحو إغلاق هذا الملف الذي طال أمده. ثانياً، أنتقل إلى التعاون الدولي الفعال. إن تباين الآراء في هذه المسألة يعوق طريقنا نحو التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ومن الأهمية بمكان أن يكون المجتمع الدولي متحداً، بما في ذلك في لاهاي ونيويورك. عليه، فإن للتعاون الدولي البناء وغير المسيس أهمية بالغة في دعم جهود الأمانة الفنية للمنظمة والحكومة السورية الرامية إلى إيجاد الحلول. ويجب أيضاً معالجة الخلافات بطريقة بناءة وغير مسيئة.

وفي الختام، تود فبييت نام أن تؤكد ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة في سورية، بقيادة السوريين أنفسهم وملكيتهم، بتيسير من الأمم المتحدة ووفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تماماً. وذلك هو الطريق نحو معالجة جميع المسائل وتجاوز جميع الخلافات، فضلاً عن أنه الطريق الوحيد نحو إعادة الاستقرار للشعب السوري.

**السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** بداية، أعرب عن تقديري لمشاركة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد فرناندو أرياس، في هذه الجلسة، وأكرر له دعم المكسيك لعمل المنظمة. ونشكر أيضاً السيدة ناكاميتسو على إحاطتها المفصلة. ونرحب أيضاً بحضور ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا.

والفعال وغير التمييزي. من المهم الحفاظ على مصداقية الاتفاقية وسلامتها. وعلاوة على ذلك، تعارض الهند استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص، في أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف.

وقد أكدت الهند باستمرار أن أي تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يكون محايدا وموثوقا وموضوعيا، وأن يتبع بدقة الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية، وأن يتمشى مع توازن القوى الدقيق والمسؤولية الموكلة إليها لإثبات الحقائق والتوصل إلى استنتاجات قائمة على الأدلة. ونحن نطلب مرة أخرى ونتوقع من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تتبع تلك المعايير بدقة.

ونشجع سورية على مواصلة تعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل المسائل المعلقة، ونأمل أن تعقد قريبا الجولة المقبلة من المشاورات ذات الصلة بفريق تقييم الإعلانات.

لم تبرح الهند تحذر من احتمال وقوع الأسلحة الكيميائية في أيدي كيانات وأفراد إرهابيين. يشير أحدث تقرير لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (S/2021/419) إلى استخدام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) المتكرر بنجاح للأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. وهذا مدعاة للقلق الشديد ويلزم الاعتراف به تماما واتخاذ إجراءات حياله نظرا لأن المنطقة الأساسية لعمليات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام كانت في كل من سورية والعراق. ومن دواعي القلق الشديد أن تورط الأطراف الفاعلة الخارجية في سورية يشكل حافزا لتنامي الإرهاب في البلد وفي المنطقة. ويساورنا القلق إزاء التقارير المتكررة عن عودة ظهور الجماعات الإرهابية في المنطقة. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل الأنشطة الإرهابية في سورية والمنطقة.

لأجل العمل على إيجاد حل لهذه المسألة التي ظلت معروضة علينا منذ سنوات عديدة.

وإذا اتحد مجلس الأمن في إدانته لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة وفي أي ظرف من الظروف، فإنه يتعين على المجلس تعزيز القاعدة التي تمنع استخدام الأسلحة الكيميائية وآثارها اللإنسانية وأن يدعم ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ويطلب منها أداء دورها على النحو الواجب. ولكن يجب علينا أيضا أن نعطي الاهتمام نفسه للاستماع.

وستواصل المكسيك متابعة أي تطورات جديدة عن كثب. ويتمثل السبيل الوحيد لإيجاد حل لهذه المسألة في الوسائل الدبلوماسية. ولذلك، يجب أن نكفل دائما قدرة جميع الأطراف المعنية على المشاركة على طاولة المفاوضات.

**السيد تيروموتي (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فرناندو أرياس، على إحاطاتهم.

لقد أحطنا علما بمحتويات التقرير الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري، الذي نشر في ٢٨ أيار/مايو (انظر S/2021/514). يسלט التقرير الضوء على القضايا العالقة في تنفيذ إعلان سورية والتزاماتها بالتدمير بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلا عن احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية.

تعتبر الهند اتفاقية الأسلحة الكيميائية صكا فريدا من نوعه وغير تمييزي من صكوك نزع السلاح، وهي بمثابة نموذج للقضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وتولي الهند أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتؤيد تنفيذها الكامل

على الصمود أمام التمهيد الدقيق لتمكين الدول الأطراف من الحفاظ على الثقة في عملياتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي مواصلة اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء للحيلولة دون المزيد من الاستقطاب والانقسام ولتعزيز التعاون الدولي.

ونؤكد من جديد أهمية الوقوف على أسباب الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات في الإعلان الأولي المتعلق بالأسلحة الكيميائية. إن استمرار تعاون الحكومة السورية أمر أساسي للعملية الجارية والتنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وعلى الرغم من العقبات التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا، يجب أن يستمر العمل بشأن هذا الملف، ونشجع الأطراف على أن تظل ملتزمة بمواصلة المشاورات الفنية. وينبغي تزويد الأمانة الفنية ومختلف الأفرقة بمعلومات شاملة ومنحها إمكانية الوصول للوفاء بولايات كل منها بفعالية. ونأمل أن تشارك جميع الأطراف مشاركة بناءة في هذا الصدد.

وعليه، فإن عنصر الثقة والاطمئنان عنصران حاسمان، إذ إن التعاون بدونهما سيثوبه التوتر. ولذلك، من واجبنا تعزيز وتيسير الحوار بين الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذا لا يدل على احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية فحسب، بل ويساعد أيضا على تعزيز الثقة والتعاون اللذين تمس الحاجة إليهما بين الطرفين.

ومما لا شك فيه أن تسليح المواد الكيميائية السامة يشكل أحد التهديدات الكبرى للسلم والأمن الدوليين. وتشاطر سانت فنسنت وجزر غرينادين رؤية عالم خال من الأسلحة الكيميائية، ونحن نؤيد جميع الجهود المبذولة للتأكد من أن العلم والتكنولوجيا التطبيقية لا يستخدمان إلا من أجل السلام والتقدم والازدهار للبشرية جمعاء.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو والمدير العام أرياس على إحاطتهما.

وأخيرا، دعت الهند باستمرار إلى حل شامل وسلمي للنزاع السوري من خلال حوار تقوده سورية، مع مراعاة التطلعات المشروعة للشعب السوري، وتيسره الأمم المتحدة بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونحيط علما بنتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة في سورية، التي تقع ضمن نطاق سيادتها. ونكرر تأكيد دعمنا للجهود التي تقودها الأمم المتحدة لإيجاد حل سريع للنزاع المستمر منذ عقد في سورية.

السيدة برنس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (بالإنكليزية): أشكر المدير العام أرياس ووكيلة الأمين العام والمثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات.

في البداية، تعيد سانت فنسنت وجزر غرينادين تأكيد موقفها الراسخ المتمثل في أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي كان يشكل انتهاكا بغضنا للقانون الدولي. ولا يمكن تجاهل الفظائع التي تُرتكب باستخدام الأسلحة الكيميائية ولا يمكن تشجيع الإفلات من العقاب. ويجب مساءلة مرتكبي هذه الجرائم. يتحمل مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المسؤولية الكبيرة عن حماية النظام الدولي لعدم الانتشار، وستحکم علينا الأجيال المقبلة بشكل قاس جدا إن تقاعسنا عن العمل.

ولذلك، فإننا نؤيد ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونشجع الجهود الرامية إلى تعزيز قدراتها لضمان أن تكون نوعية عملها على أعلى مستوى ممكن. وما زلنا نكرر التأكيد على أن جميع جوانب وأنشطة المنظمة، بما في ذلك عمل بعثة تقصي الحقائق، وفريق التحقيق وتحديد الهوية، وفريق تقييم الإعلانات يجب أن تكون محايدة وشفافة وغير ميسسة. يجب أن تكون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فوق الشبهات؛ أي شيء أقل من ذلك يضعف الثقة ويقوض جهودها ويجعلها غير فعالة. ويجب أن تكون النتائج التي تتوصل إليها نتائج قادرة

الشديد بين الدول الأطراف. إن الحفاظ على سلطة الاتفاقية وفعاليتها وإعادة عمل المنظمة إلى المسار الصحيح في أقرب وقت ممكن مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الدول الأطراف. كما أنها الطريقة الوحيدة الكفيلة بحل مسألة الأسلحة الكيميائية السورية.

وتدعو الصين جميع الدول الأطراف إلى المحافظة على تعددية الأطراف وممارستها بروحها الحقيقية، والتمسك بالاتفاقية كمعيار مرجعي، ومواصلة الالتزام بالتشاور والتعاون والامتناع عن المواجهة. ونأمل أن تلتزم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بمبادئ الاستقلال والموضوعية والحياد وأن تؤدي دوراً إيجابياً وبناءً في تحقيق هدف عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية.

**السيد كيبوينو (كينيا)** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو الحاضرة هنا شخصياً اليوم على إحاطتها الدورية، وأشكر كذلك السيد فرناندو أرياس على عرضه الشامل. كما نرحب بممثلي سورية وإيران وتركيا.

ونحيط علماً بالتقرير الشهري الثاني والتسعين (انظر S/2021/514) لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتقديم الجمهورية العربية السورية التقرير الشهري التسعين.

تؤكد كينيا مجدداً دعمها لولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومسؤوليتها الهامة تجاه تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتدين كينيا أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة وتحت أي ظرف من الظروف. إن استخدام الأسلحة الكيميائية يندرج في فئة خاصة من التهديدات - لا للشعب السوري فحسب بل للمجتمع الدولي أيضاً. ويهدد استخدامها في أي مكان ومن جانب أي طرف بفتح الباب أمام اتساع نطاق استخدامها وتصاعده. ولذلك فليس من المبالغة القول بأن الأجيال المقبلة قد تدين أو تشيد بكيفية معالجة مجلس الأمن وأعضائه لهذه الحالة الآن.

يذكر التقرير الشهري الأخير الذي قدمته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2021/514) أن الأمانة الفنية أجرت جولة سابعة من عمليات التفتيش للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي ولم تعثر على أي مواد كيميائية أو أنشطة ذات صلة تنتهك أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويشير التقرير أيضاً إلى أن الأمانة الفنية على اتصال بسورية بشأن توقيت الجولة المقبلة من المشاورات. ونأمل أن ينهي الجانبان الترتيبات ذات الصلة في أقرب وقت ممكن وأن يواصل حل المسائل المعلقة عن طريق الحوار والتشاور.

ويغطي التقرير أنشطة فريق التحقيق وتحديد الهوية، والدورة الرابعة والتسعين للمجلس التنفيذي، والإجراءات المتخذة في المؤتمر الخامس والعشرين للدول الأطراف. ولا بد من الإشارة إلى أن تلك الإجراءات مثيرة للجدل إلى حد كبير وانحرفت كثيراً عن المسار الصحيح لحل مسألة الأسلحة الكيميائية السورية.

لا تأذن الاتفاقية إلا بإجراء تحقيقات لتقصي الحقائق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية ولا تأذن بتحديد هوية مرتكبيها. وقد تجاوز إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية ما تأذن به الاتفاقية وكان حافلاً بالدوافع السياسية ولا يتفق مع الطابع الفني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وقد أجبرت بعض البلدان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على إجراء تصويت، بما في ذلك التصويت في المؤتمر الخامس والعشرين للدول الأطراف، الذي عقد في نيسان/أبريل، مما أدى إلى قرار أيده أقل من نصف الدول الأطراف بتعليق حق سورية في التصويت والترشح للانتخابات. ولم يؤيد نصف أعضاء مجلس الأمن ذلك القرار، وهو أبلغ تعبير عن الطابع المثير للجدل لذلك القرار.

وتعرب الصين عن قلقها العميق إزاء الدرجة العالية من تسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والانقسام

وأود أيضاً أن أشكر المدير العام على عمل مختلف أفرقة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على النحو المبين في تقاريره الشهرية إلى المجلس. وعلى الرغم من التحديات التي تفرضها الجائحة والتدقيق المكثف الذي تعمل الأمانة الفنية في ظلّه، فمن الواضح أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تواصل تنفيذ الواجبات الملقاة على عاتقها بموضوعية ومهنية مع إعطاء الأولوية للحوار والتعاون والحصافة والصرافة مع السلطات السورية والدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن موقف المملكة المتحدة من هذه المسألة معروف جيداً، وأود أن أؤكد ثلاث نقاط:

أولاً، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء المسائل التي لم تحل في الإعلان الأولي عن الأسلحة الكيميائية في سورية، والتي يبلغ عددها حتى الآن ٢٠ مسألة. وإلى جانب النتائج المستقلة التي توصلت إليها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي نسبت حتى الآن إلى النظام السوري، مع أحدث تقرير لفريق التحقيق وتحديد الهوية، ثنائي هجمات بالأسلحة الكيميائية، بات من الواضح أن سورية احتفظت بقدرة على استخدام الأسلحة الكيميائية واستعداد لاستخدامها بعد عام ٢٠١٣.

ثانياً، يعني الاحتفاظ بتلك القدرة أن هناك خطراً مستمراً من مواصلة استخدام الأسلحة الكيميائية. وبالنظر إلى وجود كميات كبيرة من العوامل الكيميائية والذخائر المجهولة المصير، فإن هناك أيضاً إمكانية أن تقع تلك الأسلحة في أيدي جماعات أخرى لديها نية استخدامها.

ثالثاً، ولهذا السبب، سنواصل الإصرار على تعاون سورية الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفقاً للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وعلى التدمير الكامل الذي يتم التحقق منه لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري، حتى يمكن تحييد التهديد المستمر للسلم والأمن الدوليين بشكل يرضي المجتمع الدولي.

وينبغي أن يسترشد تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بجسامة هذه المسألة وعجالة التعامل معها. وهناك حاجة على وجه الخصوص إلى اتخاذ تدابير كافية لتعزيز الإيمان والثقة المطلوبين في عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعملياتها. ويمكننا أن نمضي قدماً إذا تبني الأعضاء نهجاً عملية تهدئ التصورات المشحونة سياسياً عن هياكلها للإدارة وصنع القرار فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال.

إن الانتهاء الفوري من التحقيقات الجارية وإغلاقها من شأنهما أن يجلبا التفاؤل بسلمية سورية. ولذلك نشجع الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التعاون بشكل أفضل وإنجاز عملهما. ويشجعنا أن يواصل فريق تقييم الإعلانات جهوده لتوضيح جميع المسائل المعلقة. ونرحب بنشر الفريق في سورية في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠٢١ ونتطلع إلى تقريره.

وأكرر أن كينيا تقف إلى جانب الشعب السوري. ونعتقد أن السلام والأمن لن يتحققا إلا بجل سياسي يتم التوصل إليه من خلال حوار شامل للجميع بقيادة السوريين.

وسنواصل حث جميع الأطراف على توخي اليقظة في تعاملها، بطرق متعددة، مع الجماعات المسلحة التي تلتزم بأهداف تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام. ففي أحيان كثيرة، تبين أن عجلة التعامل مع هذه الجماعات في الأجل القصير ضارة للغاية بالمجتمع الدولي.

**السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر المدير العام أرياس والسيدة ناكاميتسو على إحاطتهما اليوم. هذه هي المرة الثالثة التي يقدم فيها المدير العام إحاطة إلى مجلس الأمن في السنتين الماضيتين. وأعتقد أن ذلك يؤكد قلق مجلس الأمن الدائم إزاء استخدام هذه الأسلحة المحظورة، وكذلك الأهمية التي يوليها المدير العام للحوار والتعاون بين المجلس ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

على التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم مزيد من المعلومات عن أنواع وكميات العوامل الكيميائية المنتجة و/أو التي تم تسليحها في بعض المرافق التي تم تفتيشها. ومرة أخرى، يجب على الجمهورية العربية السورية أن تفي بالتزاماتها عملاً باتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). كما ندعو سورية إلى تنفيذ التدابير اللازمة لرفع تعليق حقوقها وامتيازاتها كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن إزالة الأسلحة الكيميائية في سورية أمر يتطلب الاستعجال. ولفترة طويلة جداً، تُركت مسائل عديدة عالقة، وتركت أسئلة كثيرة دون إجابة، سواء بالنسبة للمجتمع الدولي أو الشعب السوري. ولا تزال المسألة عن استخدام الأسلحة الكيميائية أولوية، ونكرر تأكيد بيان الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية المؤرخ ١٨ أيار/مايو، الذي تؤيده النرويج تأييداً كاملاً.

وهناك قاعدة عالمية لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية. ونحن، كمجلس، لا يمكننا تجاهل الانتهاكات والسماح بتآكل هذه القاعدة الدولية الحيوية.

**السيد أوغي (النيجر) (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو والسيد فرناندو أرياس على إحاطتهما. وأشكر ممثلي سورية وإيران وتركيا على مشاركتهم في جلسة اليوم.

إن منع وردع إنتاج الأسلحة الكيميائية واستخدامها يعتمدان على قدرتنا على احترام وإنفاذ أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ودور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الصدد أساسي. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن تواصل هذه المنظمة شبه العملية العمل على تحقيق هذا الهدف بكفالة بناء ثقة الدول الأعضاء من خلال الشفافية وتعزيز روح توافق الآراء في مداولاتها.

وأود أن أعتنم فرصة حضور المدير العام لأطرح سؤالين: أولاً، يتطلب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) من سورية أن تتعاون بشكل كامل. فكيف يقيم المرء تعاون الجمهورية العربية السورية؟ وبعد سبع سنوات من العمل و ٢٠ مسألة لم تحل في إعلان سورية، ما هي الخطوات التالية وما هي الخطوات المطلوبة للبدء في خفض عدد المسائل والتحرك نحو حل؟

ثانياً، فيما يتعلق بمنهجية فريق التحقيق وتحديد الهوية، هل يمكن للمدير العام أن يحدد نقطة بداية التحقيق وأن يخبرنا المزيد عن كيفية جمع الفريق للأدلة وإجراء التحقيق؟ وهل يقبل الفريق ببساطة النتائج التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق أم أنه يشكك فيها؟

**السيدة هيميرباك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها بشأن أحدث تقرير شهري (انظر S/2021/514) عن التقدم المحرز نحو القضاء التام على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وأود أيضاً أن أشكر المدير العام أرياس وأن أكرر تأكيد ثقة النرويج الثابتة به ويعمل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتأسف النرويج لأن تلاحظ مرة أخرى أن التقرير الشهري الصادر عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يصف تحقيق تقدم ضئيل جداً وأن نشر فريق تقييم الإعلانات المقرر في أيار/مايو لم يحدث. ويساورنا القلق أيضاً لأن الجمهورية العربية السورية لم ترد على الموعد المقترح المعاد جدولته لنشر الفريق. ونشجع السلطات السورية على الرد في الوقت المناسب حتى يتسنى لفريق تقييم الإعلانات أن يؤكد الجولة المقبلة من عمليات التفتيش التي لا تزال عنصراً أساسياً في نظام التحقق من أجل ضمان اتساق الأنشطة مع أهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونكرر الإعراب عن قلقنا لأن عدداً كبيراً من هذه المسائل - التي أصبحت الآن ٢٠ مسألة - لا تزال معلقة. ونحث سورية

ثالثاً، يدعو وفد بلدي الأمم المتحدة والجمهورية العربية السورية وأمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى التعاون بشكل أوثق بشأن هذه المسألة، وإيلاء الاهتمام بدقة لجميع الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء سورية.

وفي الختام، تكرر النيجر تأكيد موقفها بأن استخدام الأسلحة الكيميائية، لأي سبب ومن قبل أي كان، لا يزال غير مبرر ويتعارض مع القانون الدولي. ونؤيد عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها لكفالة ألا يعاني أحد مرة أخرى من آثار هذه الأسلحة المحظورة.

**السيدة بيرن ناسون (أيرلندا)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المدير العام أرياس على إحاطته اليوم. وأيرلندا تثق ثقة كاملة في قيادته وإدارته لأعمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأود أيضاً أن أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها.

تضطلع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدور أساسي بوصفها الهيئة المحايدة والفنية التي كلفها المجتمع الدولي بمعالجة مسألة الأسلحة الكيميائية. إن الجدارة المهنية لموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونزاهتهم واضحتان، ونأسف أسفا عميقاً لأن بعض أعضاء المجلس يواصلون مرة أخرى اليوم الطعن في عملهم وتقويضه من دون أي أساس وقائعي. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء عدم إحراز سورية تقدماً في معالجة قائمة المسائل الخطيرة والمتزايدة التي يتعين حلها بموجب إعلانها الأولي.

ويؤكد البعض في هذه القاعة أن هذه المسائل ليست مهمة، وأن هناك مسائل مماثلة تتعلق بالإعلانات الأولية لدول الأخرى، وأن سورية تعامل بطريقة مختلفة. وعلى غرار من تكلموا قبلي، أود أن أطلب من المدير العام أرياس أن يطرح أفكاره حول هذا الجانب، وكيف ينبغي لنا أن نقمّ جهود سورية لمعالجة هذه المسائل في السنوات السبع التي تلت تشكيل

وبالمثل، يجب على الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تعتمد نهجاً أكثر شمولاً وكيّفة في عملها لكفالة قبول الجميع باستنتاجات عملها. ومن المؤسف أنه بعد ثماني سنوات من اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بالإجماع، لم تحل بعد مسألة إزالة الترسنة الكيميائية السورية ومسؤوليات استخدام هذه الأسلحة حلاً كاملاً. وهناك عدم توافق في الآراء بشأن كيفية التعامل مع هذه المسألة، ويشكل تحديد هوية الجناة بشكل نهائي عائقاً أمام مسألة الجناة الحقيقيين، على حساب الضحايا الذين ينتظرون العدالة.

ومجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن القضاء على التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، يجب أن يظهر وحدته في إغلاق هذا الملف وأن يركز على الجوانب الأخرى لهذه الأزمة التي لها نفس القدر من الأهمية، ولا سيما الحالة الإنسانية والعملية السياسية. إن مصداقية المجلس وسلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على المحك.

وفي ضوء ما تقدم، أود أن أدلي بالملاحظات التالية. أولاً، يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً أنه ينبغي تجنب أي إجراء آخر عدا الإجراءات التي ترمي إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وتقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واستنتاجاته. ثانياً، يجب أن يستمر التعاون بين سورية وأمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأن يتم بحسن نية من أجل حل جميع المسائل العالقة، بما في ذلك النهوض بعمل فريق تقييم الإعلانات. وتحقيقاً لهذه الغاية، يلاحظ وفد بلدي الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة السورية لتسليط الضوء على استخدام هذه الأسلحة على أراضيها من خلال اتصالاتها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن واستعدادها لمواصلة العمل مع الأمانة الفنية من خلال كفالة تيسير وصولها إلى المواقع المدرجة القوائم في جميع أنحاء سورية، لدى إجراء تحقيقاتها.

العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السفير أرياس، على إحاطتهما. كما أرحب بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

في البداية، تؤكد تونس مجدداً إدانتها الثابتة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، من أي جهة كانت، تحت أي ظرف، ومهما كانت الدوافع والمبررات. وتشدد على ضرورة محاسبة الضالعين في هذه الجرائم الفظيعة.

وباعتبار تعقيدات الوضع في سورية، فإنه من الضروري تضافر الجهود والعمل على إيجاد هامش لتفعيل الحلول التوافقية والتعاطي الجماعي البناء مع المشكلات القائمة والمستجدة ضمن الملف السوري؛ وذلك بالاستناد إلى مقتضيات القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومن خلال المزيد من تعزيز بناء الثقة.

كذلك تعرب تونس مجدداً عن دعمها لنظام حظر الأسلحة الكيميائية وعدم انتشارها، بصفته نظاماً قائماً على القواعد والتوافق وتعددية الأطراف من أجل إنهاء التهديد الكيميائي للإنسانية. كما تدعم تونس ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الحيوية، في الاضطلاع بمسؤوليات التحقق المستقل والمحايد، بما في ذلك في الجمهورية العربية السورية ومن خلال توفير منصة للتشاور والتعاون بين الدول حول القضايا ذات الصلة.

وقد أحطنا علماً بالمساعي الجارية الهادفة إلى تحديد مسار الحوار بين فريق تقييم الإعلانات والحكومة السورية. وفي هذا السياق، نحث الطرفين على استعادة وتيرة منتظمة ومستمرة من هذه المشاورات الفنية الضرورية في أقرب الآجال، وذلك في كنف الانخراط البناء والثقة المتبادلة من أجل تحقيق تقدم سريع في حل المسائل العالقة بما يحفظ وفاء سورية بالتزاماتها التعاقدية.

ونجدد التأكيد على أهمية مواصلة الأمانة الفنية للمنظمة عملها في سورية وفقاً لولايتها، مع ضمان إجراء تحقيقات ضافية

فريق تقييم الإعلانات، لا سيما بالنظر إلى الطابع الخطير جدا للعديد من هذه المسائل العالقة. وسيكون من المثير للاهتمام أيضاً أن نسمع كيف سيقم المدير العام مستوى التعاون الذي تُبديه سورية وطابع ردودها على المسائل التي أثارها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وبالمثل، ركزت سورية تركيزاً كبيراً على المواد التي عممتها بشأن احتمال حيازة جهات فاعلة من غير الدول في سورية للأسلحة الكيميائية. وأود أن أطلب تقييماً من المدير العام للمواد التي قدمتها سورية وكذلك تعاون البلد في الجهود المبذولة لمتابعة هذه المعلومات.

إذ يجب أن نميز بين الحقائق والتشويش. وفي نهاية المطاف، ما هو واضح هو أن على سورية الوفاء بالتزاماتها القانونية. ويجب أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب أن تحل المسائل الخطيرة التي تعترى إعلانها. ويجب أن تكفل الإعلان عن مخزونها الكاملة من الأسلحة الكيميائية وتدميرها بشكل يمكن التحقق منه.

وتجب محاسبة المسؤولين عن الهجمات على اللطامنة وسراقب، فضلاً عن الهجمات المتعددة الموثقة الأخرى بالأسلحة الكيميائية التي تشنها القوات السورية. إذ لا يمكن أن يكون الإفلات من العقاب خياراً. إن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت أمر بغض وغير مقبول. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون متحداً وحازماً في رده على أي استخدام لهذه الأسلحة الرهيبة. ويجب أن تتمسك بفعالية بالحظر الدولي المفروض عليها. وهذا ما فعله مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل من خلال إجراءاته بشأن عدم الامتثال السوري. ومن المؤسف أننا في المجلس لم نتمكن من تقديم رد واضح مماثل.

**السيد الأدب (تونس):** السيد الرئيس، أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، والمدير

لقد كان القرار C-25/Dec.9، المعتمد خلال المؤتمر الخامس والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ضرورياً. فلا يمكننا أن نسمح لدولة طرف بانتهاك التزاماتها الدولية انتهاكاً صارخاً ومتكرراً من دون رد فعل. والآن على سورية أن تمتثل لالتزاماتها إذا أرادت استعادة حقوقها وامتيازاتها.

وقد أُعد التقرير الثاني لفريق التحقيق وتحديد الهوية بشكل مستقل تماماً. وهو يسلط الضوء مرة أخرى على جرائم النظام السوري. ونعلم أن القوات الجوية العربية السورية أُلقت أسطوانة كلور من طائرة هليكوبتر على سراقب. والاستنتاجات واضحة؛ والأدلة دامغة. ومع ذلك، تشكك بعض البلدان في ذلك التقرير بطريقة غير مقنعة بالمرّة. ولذلك، فإنني أود أن أطلب من المدير العام مرة أخرى، إذا جاز لي، أن يشرح لنا المنهجية التي اتبعها فريق التحقيق وتحديد الهوية للتوصل إلى تلك الاستنتاجات؟

إنني أكرر كل شهر، وسأواصل القيام بذلك، أن استخدام هذه الأسلحة المروعة لا يمكن أن يمر من دون عقاب. وستُتخذ إجراءات قانونية، بما في ذلك أمام محاكم وطنية. وستستند تلك الإجراءات بصفة خاصة إلى تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولهذا السبب، أقول للمدير العام إن عمله هام جداً. ولا تزال الأدلة تُجمع وتُستخدم. تلك هي الرسالة التي نؤكد عليها مع شركائنا، ولا سيما في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. وفي ذلك الصدد، أود أخيراً أن أسأل المدير العام عن كيفية سير تبادل المعلومات والتعاون مع آلية الأمم المتحدة الدولية المحايدة والمستقلة؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إستونيا.

أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد فرناندو أرياس، على إحاطتهما. ونقدر مشاركتهما اليوم وإتاحة الفرصة لإجراء

وشفافة ومحيدة حول الادعاءات باستخدام مواد كيميائية سامة كأسلحة من قبل أي جهة كانت، بما في ذلك من قبل التنظيمات الإرهابية، التي لا يزال وجودها وانتشارها في بعض أرجاء سورية يشكلان تحدياً لسورية وللمجتمع الدولي عموماً. هذه التنظيمات التي لا تعترف لا قانونياً ولا أخلاقياً بحظر الأسلحة الكيميائية. وسيستدعي ذلك أيضاً تيسير الوصول الميداني والمنتظم لمختلف أفرقة الأمانة الفنية إلى التراب السوري، وبالتنسيق مع الحكومة السورية، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي لا تزال تشكلها جائحة كوفيد-19.

وفي الختام، فإن المجتمع الدولي ومجلس الأمن في حاجة إلى تضافر وتنسيق الجهود وتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقهما لمراقبة تنفيذ الاتفاقية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) من أجل إزالة التهديد الكيميائي بما يسهم في ضمان سيادة القانون والمساءلة وترسيخ الثقة في فاعلية نظام حظر الأسلحة الكيميائية ومنع انتشارها، خدمة للسلم والأمن الدوليين.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها وكذلك المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على المشاركة في جلستنا اليوم. إن هذه فرصة ممتازة لوضع الأمور في نصابها.

بعد مطالعة آخر تقرير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2021/514)، أرى مرة أخرى أن الحالة لا تتحسن. بل على العكس من ذلك، أدى وجود عامل حرب كيميائية نقّي، عُثر عليه في حاويات تخزين، إلى بدء مسألة غير محسومة جديدة. وهذه مسألة أخرى في قائمة طويلة. ولم يستجب النظام السوري بعد للطلب الجديد بنشر فريق تقييم الإعلانات الأصلي. ولذلك، أود أن أسأل المدير العام سؤالاً بسيطاً: كيف يُقيم تعاون سورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لا سيما فيما يتعلق بالإعلان الأولي بعد أكثر من سبع سنوات من اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)؟

والأمن الدوليين، وأعرب عن اقتناعه القوي بأنه يجب محاسبة الأفراد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب أن يرقى مجلس الأمن إلى مستوى أقواله. فلا يمكن أن يكون الإفلات من العقاب والتسامح والتقاعد خيارا عندما تُستخدم الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين.

سأختتم بياني بالإعراب عن دعم إستونيا الكامل للعمل المهني والمحايد الذي تقوم به الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولقيادة المنظمة وخبرائها. وقد خضع عملهم لتدقيق شديد على مدى السنوات السبع الماضية غير أن هذا التدقيق لم يكشف سوى عن النزاهة والتفاني في مهمة التمسك بقاعدة مكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأطرح سؤالين على السيد أرياس.

لقد أثار العديد من زملائنا مسألة التعاون بالفعل. ولكن الحقيقة هي أن الإعلان السوري لا يزال مفتوحا بعد مرور سبع سنوات. والسؤال الذي أوجهه: ما هي العقبات الرئيسية التي تمنع إحراز تقدم ملموس في حل المسائل المعلقة فيما يتصل بالإعلان؟

ويتعلق سؤال الثاني بالاتهامات والإخطارات باستخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية في سورية. هل يمكن للسيد أرياس أن يوضح لنا كيفية تعامل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مع هذه الإخطارات وما هي النتائج؟

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وسأعطي الكلمة الآن لمقدمي الإحاطت للرد على الأسئلة والتعليقات مع مراعاة أنهم سيعطون فرصة أيضا لمزيد من التعليقات في المشاورات التي ستعقب هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): أعتقد أنه لم تُطرح عليّ أي أسئلة.

مناقشة شفافة ومفتوحة معهما بشأن التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

يثير أحدث تقرير شهري للمدير العام - وهو التقرير الثاني والتسعون - (انظر S/2021/446) شواغل عديدة حيث أنه يُظهر حدوث تقدم ضئيل جدا، إن لم يكن تراجعاً حتى، في الجهود الرامية إلى سد الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات في الإعلان الأولي. وهناك أسئلة لم تتم الإجابة عليها تتعلق بمرفق سابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وقد فُتحت مسألة غير محسومة جديدة فيما يتعلق بالعثور على عامل حرب كيميائي نقي. ولا تزال هناك حاجة إلى توضيح كاف فيما يتعلق بالكشف عن مادة كيميائية من مواد القسم باء (٤) من الجدول ٢ في مرافق برزة.

إن هذه ليست مجرد مسائل تقنية أو نظرية بسيطة، بل إنها تشير إلى أن سورية لم تعلن وتدمر جميع أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها ولا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويمثل التقرير الثاني لفريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي أكد بشكل تام الآن الحالة الثامنة لاستخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية، أحدث تذكير بذلك.

ولا يخفى على أحد أن هناك أوجه قصور خطيرة في التعاون السوري مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن المؤسف أن إيفاد فريق تقييم الإعلانات للمشاركة في الجولة المقبلة من المشاورات لا يزال معلقا في انتظار رد سورية. ونظرا إلى خطورة المسائل غير المحسومة، نأمل أن تجري المشاورات بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية قريبا.

وينبغي ألا ننسى أن الأسلحة الكيميائية هي نوع من أنواع الحرب البشعة والعشوائية جدا. ولهذا السبب، حظرتها اتفاقية الأسلحة الكيميائية حظرا شاملا. ولذلك السبب، قرر مجلس الأمن في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) أن استخدام الأسلحة الكيميائية أينما كان ومن قبل أي كان يشكل تهديدا للسلم

فضلا عن تقديري للتعليقات التي تؤيد عمل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ولنبدأ بدوما لأنها ذُكرت مرارا وتكرارا في هذه الجلسة. ولننعمش ذاكرتنا ببضع جُمَل. في ٧ أبريل/نيسان ٢٠١٨ وردت تقارير تزعم استخدام أسلحة كيميائية في دوما. وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨ نُشرت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية. لقد نشرت البعثة في بيروت بعد خمسة أيام فقط، لأنه لم يسمح لها بالذهاب إلى دمشق لمدة ثلاثة أيام لأسباب لها ما يبررها. وفي ١٥ نيسان/أبريل، أي بعد ثمانية أيام بالضبط من نشرها وصلت البعثة إلى دمشق. وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، تمكنت البعثة من إعداد تقرير مؤقت.

واستند التقرير المؤقت إلى بعض العينات التي أرسلت إلى مختبرات معيّنة. واكتمل إعداد التقرير المؤقت بإعداد تقرير نهائي بحلول الوقت الذي أصبح فيه مديرا عاما للمنظمة في مارس ٢٠١٩. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن تلك المختبرات المعينة مستقلة تماما وتتعاون مع المنظمة بطريقة مستقلة تماما وعلى أساس أعلى المعايير المهنية. واتفقت جميع المختبرات المعينة على وجود مادة كيميائية عضوية تحتوي على الكلور - حسب التقرير "الكلور الجزئي" أي الكلور التفاعلي - في العينات. ولم تكن هناك عينتان أو ثلاث عينات فحسب، بل جُمعت وحُللت أكثر من ١٠٠ عينة. وقد حُللت معظم العينات بعد صيف عام ٢٠١٨، عندما لم يشارك المفتشان اللذان سبق ذكرهما قط في مهام بعثة تقصي الحقائق.

ويجادل البعض بأن لتقرير البعثة صلة ما بالإسناد. بيد أن لبعثة تقصي الحقائق ولاية واضحة تتمثل في إثبات الوقائع المتعلقة بمصدر الهجوم المتصل بالأسلحة الكيميائية المستخدمة، وليس مصدر تركيبها أو الأشخاص الذين قد يكونوا متورطين. وتقتصر ولايتها فقط على الأسلحة الكيميائية المستخدمة في الهجوم. وذلك هو موضوع تقرير بعثة تقصي الحقائق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أرياس للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد أرياس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على كلمات دعمكم الطيبة وعلى دعوتكم لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن. في هذه الجلسة، قبل مجلس الأمن أن يستمع إلى إحاطتي وأن يرد عليها بشكل مفتوح. وقد أبلغتكم بذلك، سيدي، في أول اتصال هاتفي جرى بيننا، حيث أكدت أن الوفد الروسي أصر في كانون الأول/ديسمبر على رغبته في عقد جلسة مفتوحة تقدم فيها إحاطات وبيانات وتطرح فيها أسئلة وردود عليها بشكل مفتوح. ويسرني جدا أن مجلس الأمن قبل هذا الشكل بناء على اقتراح قدمه الاتحاد الروسي في كانون الأول/ديسمبر.

وستكون بعض الردود صالحة للإجابة عن عدة أسئلة لأن بعضها متشابهة جدا.

وسأبدأ بالأسئلة التي طرحها الممثل الدائم للاتحاد الروسي، الذي قال أن أسئلته ربما لم تكن مريحة. ولا بد لي من القول أنني لا أعتبرها غير مريحة على الإطلاق. وقد اعتدت على الرد على أسئلة زميلي في لاهاي، السفير شولجين. ولدينا علاقة جيدة جدا ووثيقة وودية وأجيب باستمرار عن جميع الأسئلة التي يطرحها. وربما يكون من الصعب الإجابة عن الأسئلة في بعض الأحيان ولكنني اعتدت على ذلك ولا أمانع في الرد عليه مطلقا.

وعلى السفير الروسي ألا يقلق - فنحن حراس جيدون لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ونظام عدم الانتشار ونفعل أفضل ما بوسعنا لأجل ذلك. وسأحاول أن أوافيه بأكبر قدر ممكن من المعلومات في ردودي.

وأقول في تعليقي العام: يسرني أن أعلم أن أعضاء مجلس الأمن يؤيدون تنفيذ الاتفاقية بشكل عام. وأقدر ذلك كثيرا،

تقصي الحقائق المتعلقة بدوما. وأكد خطأً - ولدي الوثيقة - للإدارة العليا في المنظمة، في ذلك الوقت لأنني لم أكن في موقعي هذا بعد، أنه يوافق على استنتاجات التقرير المؤقت. غادر المفتش ب المنظمة في آب/أغسطس ٢٠١٨ - توخياً للدقة غادر في بداية آب/أغسطس لأنه كان لديه عطلات ولم يعمل على أي شيء يتعلق ببعثة تقصي الحقائق خلال بقية شهر آب/أغسطس.

وبعد مغادرة المفتش ب، عملت بعثة تقصي الحقائق لأكثر من ستة أشهر، حصل الفريق خلالها على معظم نتائج التحقيق. فعلى سبيل المثال، من بين أكثر من ١٠٠ عينة تم الحصول على أكثر من ٧٠ نتيجة في الأشهر الستة الأخيرة من التحقيق.

إن استنتاجات التقارير التي أصدرها المفتش ب شخصياً خاطئة وغير مطلعة بطبيعة الحال. ونظراً لأنه تم تبادل الكثير من المعلومات المضللة حول قضية دوما، وسأقتبس من تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة عندما تتاح لي الفرصة - ما يسمى بتقرير بينهرو - إلى الجمعية العامة في آب/أغسطس ٢٠١٨ - أي قبل حوالي سبعة أشهر من إصدار تقرير دوما لي في ١ آذار/مارس ٢٠١٩. يتضمن تقرير لجنة بينهرو فقرة تشير إلى هجوم دوما على النحو التالي:

”طوال يوم ٧ نيسان/أبريل، سُتت غارات جوية عديدة في دوما، أصابت مناطق سكنية مختلفة. وتشير مجموعة كبيرة من الأدلة التي جمعتها اللجنة إلى أن مروحية قامت في حوالي الساعة ١٩/٣٠ بإلقاء أسطوانة غاز تحتوي على حمولة مؤثرة من الكلور على مبنى شقق سكنية متعدد الطوابق يقع جنوب غرب ساحة الشهداء، على مسافة ١٠٠ متر منها. وتلقت اللجنة معلومات عن وفاة ما لا يقل عن ٤٩ شخصاً، وجرح عدد يصل إلى ٦٥٠ شخصاً آخرين“ (A/HRC/39/65، الفقرة ٩٢)

ويشير هذا التقرير إلى المروحيات والأسطوانات والكلور ووفيات العديد من الأشخاص وإلى المباني السكنية - وهو

وذكر مفتشان سابقان في هذه الجلسة أنّ لديهما ادعاءات تتعلق بمصدر المواد الكيميائية التي يمكن أن تكون ذات صلة بالمسؤولين عن الهجمات. وتواصل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إجراء تحقيق مستقل تماماً، وكان هذان المفتشان جزءاً من التفيتش الذي أجراه فريق بعثة تقصي الحقائق.

ولم يكن المفتش (أ) أبداً جزءاً من فريق بعثة تقصي الحقائق الذي ذهب إلى دوما. ولدينا مكتب دائم في دمشق - يسمى مركز القيادة - ولدينا دائماً مفتش واحد هناك بالتناوب. وذلك المفتش، الموجود هناك لبضعة أشهر في كل مرة، هو المسؤول عن تقديم الدعم العام لمختلف بعثاتنا في سورية. وطلب من المفتش (أ) الذي يدعي معرفة الكثير عن الهجوم الذي وقع في دوما، أن يدعم، كالعادة، مهام بعثة تقصي الحقائق لأنه تصادف أنه كان في مركز القيادة وقت نشرها. ولم يكن قادراً على الحصول على جميع المعلومات. وتوقف عن العمل في صيف يوليو/تموز ٢٠١٨، عندما عاد من مهمته في مركز القيادة في دمشق، وكُلف بإعداد جرد للأسطوانات اللتين تم تحليلهما في دوما. واتصل بشركات وبيعت بعض الأساتذة الجامعيين دون إذن، وأعد تقريراً أسمته بعض وسائل الإعلام ”التقرير الهندسي“. وليس ذلك التقرير سوى تقرير شخصي خاص أعده المفتش (أ) ويحوي معلومات غير مأذون بها واستخدام معلومات غير كاملة وكتب بعد تقديم معلومات خاضعة للحماية المشددة بصورة غير قانونية إلى أشخاص من خارج المنظمة ولا علاقة لهم ببعثة تقصي الحقائق. وتوقف المفتش (أ) عن تقديم الدعم - الدعم فقط - لبعثة تقصي الحقائق قبل أكثر من ستة أشهر من إصدار التقرير النهائي من قبلي في ١ آذار/مارس ٢٠١٩.

تم تعيين المفتش ب، المذكور هنا اليوم، بعد سنوات عديدة من العمل في المنظمة لأول مرة كعضو في بعثة تقصي الحقائق في نيسان/أبريل ٢٠١٨. ولم يتسن نشره في الموقع في دوما لأنه لم يكمل تدريبه الخاص. وشارك في صياغة التقرير المؤقت لبعثة

وفيما يتعلق بالمجلس الاستشاري العلمي وإمكانية عقد اجتماع، سأفصل في شرح المعلومات الآن. هذا يعني أن إعادة فتح تحقيق أو تنظيم أي شيء يتعلق بإعادة تقييم نتائج بعثة تقصي الحقائق المتعلقة بهجوم دوما سيتطلب قراراً من أجهزة صنع السياسات التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بالمجلس الاستشاري العلمي، تلقيت مؤخراً الكثير من الاستفسارات، لا سيما من بلد واحد، عن سبب عدم اجتماع المجلس الاستشاري العلمي مع المفتشين المشار إليهما آنفاً. في عام ٢٠٠٤، وجه مؤتمر الدول الأطراف المدير العام إلى إنشاء هيئة تسمى المجلس الاستشاري العلمي. يهدف المجلس الاستشاري العلمي، كما هو مكتوب في الاختصاصات، إلى تمكين المدير العام من تقديم مشورة متخصصة فيما يتعلق بمسائل وقضايا معقدة جداً وذات صلة بالمواد الكيميائية والأسلحة الكيميائية، مما يعني أن المجلس الاستشاري العلمي ليس له دور في تقييم نتائج بعثة تقصي الحقائق. أسندت إلى بعثة تقصي الحقائق مهمة التحقيق ثم إصدار تقرير - وهو تقرير أوقع عليه لا غير؛ وأنا لا أمسه. وهو يحال مباشرة إلى أجهزة صنع السياسات - وفي هذه الحالة إلى المجلس التنفيذي. وهذا يعني أن المجلس الاستشاري العلمي ليس له سلطة إعادة تقييم التحقيق في بعثة تقصي الحقائق أو تقييم أي رأي للمفتشين بصفتهم الشخصية.

وأدرك أيضاً أن بعض من في القاعة مهتمون بفريق تقييم الإعلانات. ومرة أخرى، أثير سؤال واضح جداً عن سبب عدم خضوع أي دولة طرف لنظام تحقق صارم من هذا القبيل - من دولنا الأطراف الـ ١٩٣، لماذا لم يُخضع أي بلد لنظام تحقق صارم مثل سورية؟ والرد واضح، وهو ليس ردي؛ إنه وارد في الفقرة ٨ من المادة الرابعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية - وتحديدًا إطار انضمام دولة حائزة. ونتكلم هنا عن إطار انضمام دولة حائزة للاتفاقية بعد أكثر من ١٠ سنوات من دخولها حيز النفاذ في عام

ما يزيد كثيراً عن التقرير الذي أصدرناه بعد سبعة أشهر تقريباً نتيجة للتحقيق الذي أجرته بعثة تقصي الحقائق. إن تقريرنا أعمق ولكنه يركز أكثر على ولاية بعثة تقصي الحقائق، التي لا تشير سوى إلى تحديد نوع المادة الكيميائية المستخدمة في الهجوم.

ويستند تقرير دوما إلى ماهية الأسباب القياسية المعقولة لتحديد نوع الأسلحة الكيميائية السامة المستخدمة، وكانت هذه المادة الكيميائية السامة تحتوي على الكلور التفاعلي. ناقش المجلس التنفيذي التقرير في جلسة، ولم يرفض أحد التقرير.

وقد ذكر الممثل الدائم للاتحاد الروسي في وقت سابق من هذه الجلسة أن هناك بعض الشكوك حول ما قلته. أمامي هنا مذكرة شفوية رقم ٧٥٩، مرسله من السفارة الروسية في لاهاي مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وهي تتضمن مرفقاً: ورقة من الاتحاد الروسي تحتوي على تعليق على استنتاجات تقرير بعثة تقصي الحقائق إلى دوما. وتطلب مني هذه المذكرة الشفوية أن أنشر الورقة المرفقة. وقد ذكرت، في الختام، أن الاتحاد الروسي لم يطعن في النتائج الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن احتمال وجود الكلور الجزئي في الأسطوانات، وما إلى ذلك. هذا النص متاح على صفحة المنظمة على شبكة الإنترنت.

وقد انتهك المفتشان اللذان اتُّهما أو تعرضا لضغوط علنية التزاماتهما تجاه المنظمة. ولهذا السبب نظمنا تحقيقاً داخلياً أسفر عن تقرير حصل عليه جميع أعضاء المجلس.

وفيما يتعلق بمسألة إعادة فتح القضية والافتراضات المتعلقة بتنظيم إحاطة مع جميع المفتشين والمجلس الاستشاري العلمي، يجب أن أقول إن تقرير بعثة تقصي الحقائق المتعلقة بدوما قد بات في أيدي المجلس التنفيذي والمؤتمر. ولا يملك المدير العام أي سلطة على الإطلاق لإعادة فتح هذا التحقيق الذي اختتم وأبلغ به المجلس التنفيذي، وأبلغ من خلاله المؤتمر. إن المسألة في أيدي أجهزة صنع السياسات وليس المدير العام. وقد نظر المجلس التنفيذي بالفعل في الأمر من قبل في آذار/مارس ٢٠١٩.

سنوات، شملت ٢٤ جولة من المشاورات. وقد عدل الإعلان الأصلي ١٧ مرة، في كل مرة بسبب المقترحات التي قدمها فريق تقييم الإعلانات على أساس المعلومات التي كان يحصل عليها. واليوم لا تزال لدينا ٢٠ مسألة معلقة. عددها مهم، ولكن طابعها مهم أيضا. لماذا؟ لأنه أُبلغ عن أن مئات الأطنان من العوامل والذخائر قد تم تدميرها أو استهلاكها قبل الانضمام، ولكننا لا نستطيع التحقق من أن ذلك قد حدث.

ثانيا، عثر فريق تقييم الإعلانات على ثلاثة عوامل كيميائية في عينات. وهذه مسألة أخرى معلقة؛ ولم يتم توضيحها.

ثالثا، إن الأنشطة المعلنة للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية غير دقيقة وغير كاملة. وكما يعلم الجميع، فإن المركز هو المكان الذي جرت فيه جميع برامج البحث والتطوير المتعلقة بالأسلحة الكيميائية.

رابعا، إن كمية عوامل الحرب الكيميائية غير واضحة. وليس واضحا إنتاج أو تسليح مرفق إنتاج الأسلحة الكيميائية الذي تم اكتشافه. بل إننا اكتشفنا عينات تظهر أن الإنتاج قد حدث في مرفق سابق لتخزين الأسلحة الكيميائية معلن عنه؛ وما لم يعلن عنه هو إنتاجه.

ويمكنني أن أقدم معلومات إضافية عن المسألتين الأخيرتين المعلقتين؛ فقد نشأت إحداها بعد الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات التي أجراها فريق تقييم الإعلانات في سورية في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. وذهبوا لتحليل حاويات تخزين كبيرة سبق إعلانها كموقع للأسلحة الكيميائية. وأخذنا عينات؛ وتم تحليلها، وبطبيعة الحال، لم يكتمل التفسير حتى الآن. ولهذا السبب صنفناها كمسألة معلقة. ومن بين المواد الكيميائية المكتشفة في تلك الحاويات عامل حرب كيميائي نقي؛ وهو غير معلن، لذلك صنفناه كمسألة معلقة جديدة.

وقد طلبنا من الجمهورية العربية السورية أن ترد على ما ذكره المجلس. ما الذي يمكننا القيام به؟ وقد طلبنا من الجمهورية

١٩٩٧. وبعد ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بالضبط، يتعين على أي دولة حائزة انضمت إلى الاتفاقية أن تدمر الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها بعد صدور أمر بتدميرها وإجراء التحقق الذي أنشأه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذا يعني أن المجلس التنفيذي للمنظمة هو الذي حدد أمر التدمير وإجراءات التحقق من الأسلحة الكيميائية المعلنة في سورية.

وقد اتخذ ذلك القرار الصادر عن المجلس التنفيذي في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وأيده القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وأعتقد أنه كان في اليوم نفسه أو ربما بعد بضعة أيام. ماذا حدث بعد انضمام سورية إلى المنظمة؟ بدأت عدة دول أطراف تعرب عن قلقها إزاء دقة واكتمال الإعلان الأولي لسورية. ولهذا السبب، قام سلفي، باتباع الإجراء القانوني العادي، بإنشاء فريق تقييم الإعلانات في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

ما هو الهدف من فريق تقييم الإعلانات؟ إن فريق تقييم الإعلانات ليس هيئة تحقيقية. إنه مسؤول عن التحقق من أن الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية كان دقيقا وكاملا من خلال المشاورات التقنية، والاستعراضات رفيعة المستوى، والزيارات إلى المواقع، والعينات، والتحليلات، والمقابلات - وكل ذلك بالتعاون الوثيق مع سلطات الجمهورية العربية السورية.

وبعد أكثر من سبع سنوات من العمل المشترك، لم يتمكن فريق تقييم الإعلانات حتى الآن من وضع وثيقة على مكتبي تقول إن الإعلان الأصلي للجمهورية العربية السورية دقيق وكامل.

إذ قد ظهرت عناصر جديدة لم تعلن عنها الجمهورية العربية السورية أو تصرح بها في البداية. وسأذكر عددا منها. تشمل هذه العناصر مرفقا لإنتاج الأسلحة الكيميائية، وأربعة مرافق للبحث والتطوير، وخمسة عوامل للأسلحة الكيميائية، وآلاف الذخائر ذات العيار الكبير من الأسلحة الكيميائية. ولم نبرح نعمل مع الجمهورية العربية السورية من خلال فريق تقييم الإعلانات لعدة

كيميائي أم لا. وهي تتبع منهجية موحدة. وبعثة تقصي الحقائق هيئة حديثة العهد، إذ لم يتم إنشاؤها إلا في عام ٢٠١٤. هناك تقليد طويل الأمد للجان التحقيق، وهو استخدام منهجيات موحدة؟ وتتجسد المنهجية التي استخدمتها بعثة تقصي الحقائق في تحقيقاتها في الوقائع التي أبلغت عنها البعثة. ونشدد جدا على أن التقارير يجب أن تكون مفصلة، حتى يتسنى للدول الأعضاء جميعا أن تعرف عن العملية التي أدت إلى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

وأحيانا يصعب الذهاب إلى الموقع، بالطبع. ونهجننا في تلك الحالات هو تحليل كل ما نستطيع تحليله على أساس المعلومات التي يقدمها الشهود والمستندات الطبية الشخصية والوثائق بجميع أنواعها - صور الأقمار الصناعية وتحليل الطب الشرعي والمعادن والهندسة العسكرية والصور وأشرطة الفيديو. وبعبارة أخرى، نعلم أننا نحتاج إلى استنتاجات عندما ترى مختلف البعثات والأفرقة أن جميع المعلومات تقود إلى ذات المصدر، وأن معلومة تلو الأخرى تؤكد الجمل. ذلك هو النظام الذي نحتاج إليه.

يسأل الناس أحيانا لماذا لا نعطيهم مزيدا من المعلومات المتعلقة بالاستشاريين والعاملين في المجال الطبي والمستشفيات والمختبرات المعينة التي نستخدمها؟ أنا لا أخوض في تلك التفاصيل لأنني لا أستطيع. فلا جدوى من الخوض في تلك التفاصيل، لأن الشهود بحاجة إلى حماية. وذلك ينطبق أيضا على الأماكن الأخرى. فيتعين على الشرطة والقضاة حماية الشهود. ويتعين علينا نحن أيضا حماية مصادرنا. وعلى هذا الأساس فإن أسماء المختبرات المعينة لا تنشر. وأسماء الشهود لا تنشر. وأسماء الاستشاريين الذين نستخدمهم لا تنشر. لا يمكننا نشر تلك المعلومات لأننا نريد أن نضمن حمايتهم واستقلالهم، أي عدم التدخل في عملهم.

ويحتوي كل تقرير من تقارير بعثة تقصي الحقائق على معلومات مفصلة - الحقائق التي جمعت والتحليلات التي أجريت

العربية السورية تقديم الوثائق وتنظيم المزيد من الاجتماعات معنا لزيارة موقعين. ولم تتمكن من الذهاب مرة أخرى لأن التأشيرات لم تصدر. وأخشى في الواقع أننا لن نتمكن من الذهاب حتى نهاية الصيف. يدرك أعضاء المجلس جيدا أن الجو يصبح حارا جدا في الصيف في المواقع وأنه لا يمكننا الانتشار لأن المفتشين والخبراء يجب أن يرتدوا بدلات واقية ثقيلة جدا وأن يحملوا معدات ثقيلة جدا، ولذلك فمن المستحيل حقا أن يعملوا في الصيف. وقد يعني تأجيل مواعيد فريق تقييم الإعلانات، كما ذكرت في بياني الافتتاحي، أن الفريق لن يتمكن من الذهاب إلى الجمهورية العربية السورية حتى نهاية الصيف.

وفيما يتعلق بالموقعين اللذين تم تفتيشهما بخصوص مركز الدراسات والبحوث العلمية - برزة وجمرايا - فإننا نقوم بتفتيشهما؛ ونحن مسؤولون عن التحقق من عدم إجراء أي بحث أو تطوير أو إنتاج أو تخزين للأسلحة الكيميائية هناك. وخلال الجولة الثالثة من عمليات التفتيش، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اكتشف فريق تقييم الإعلانات مادة كيميائية من مواد القسم باء (٤) من الجدول ٢، وهي انحلال لمنتج من المواد الكيميائية المدرجة في الجدول ١. والمواد الكيميائية المدرجة في الجدول ١، ترد في مرفق الاتفاقية المتعلقة بالمواد الكيميائية، الذي له نفس قيمة المعاهدة. وهي قائمة بأخطر المواد الكيميائية الموجودة التي لا تستخدم إلا لأغراض الحرب. والجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد أي تفسير.

أنتقل الآن إلى أساليب عمل بعثة تقصي الحقائق. لقد أنشئت بعثة تقصي الحقائق في عام ٢٠١٤، كما يعلم المجلس، وأود أن أؤكد أنها مسؤولة عن إثبات الوقائع المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية. ولا علاقة لها بالعثور على الجناة، المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، بل الوقوف على الحقائق فقط. وهذا يعني أن بعثة تقصي الحقائق مسؤولة عن تحديد ما إذا كان قد تم استخدام مادة كيميائية كسلاح

والمنهجيات التي طبقت. وهي تستجيب لمعايير دولية عريقة لم نخترعها. إننا لا نتجاهل أي معلومات في استنتاجاتنا. وقد عرضت العمليات التي تسترشد بها الأمانة الفنية مرارا وتكرارا، وبالتفصيل، على مجلس الأمن والمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وقد خلص التقرير الثاني لفريق التحقيق وتحديد الهوية الذي يغطي الفترة من أبريل ٢٠٢٠ إلى أبريل ٢٠٢١، فيما يتعلق بالهجوم على سراقب، إلى أنه في ٤ فبراير ٢٠١٨، في حوالي الساعة ٢٢/٢١، ألقى مروحية عسكرية تابعة للقوات الجوية السورية وتسيطر عليها قوات النمر أسطوانة واحدة على الأقل تطلق الكلور - غاز سام - وأثرت على ١٢ فردا. والكلور الذي تم إطلاقه ليس المادة الكيميائية التي يمكن للمرء أن يجدها في السوق لأغراض التنظيف المنزلي. إنه كلور خاص.

واستندت المعلومات التي استخدمها التحقيق الذي أجراه فريق التحقيق وتحديد الهوية إلى المعلومات المقدمة في التقرير الثاني - على الرغم من أن التقرير الأول كان مشابها جدا - من قبل الدول الأطراف التي قدمت لنا الكثير من المعلومات المهمة المطلوبة. كما أجرينا العديد من المقابلات وتحليلات العينات وتحليل البقايا في الميدان وتحليل نماذج تشتت الزجاج ودراسات الطب الشرعي والدراسات الطبوغرافية. وتشكل كل هذه المعلومات معا - وقد أكون ناسيا بعضها - ٤٠٠ غيغابايت من المعلومات، يقيمها فريق قدير جدا تقييما كليا، بدعم من الفريق المتخصص في بقية الأمانة الفنية، بطبيعة الحال. وتعكس هذه الأساليب أفضل ممارسات البعثات الدولية لتقصي الحقائق.

كما تم تحليل خيوط التحقيق التي اقترحتها الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بهذه القضية، ولكن لم يتم العثور على معلومات ملموسة تدعمها. وأصررت على أن يعمل فريق التحقيق وتحديد الهوية انطلاقا من مسارات لأنواع مختلفة من المعلومات. وتساعدنا جملة المعلومات التي جمعت واتساقها، فضلا عن التثبت من صحة المعلومات بالمقارنة بين مختلف المصادر، على التوصل إلى استنتاجات.

وأصدر مجلس الأمن ومؤتمر الدول الأطراف والمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قرارات عدة مرات على أساس عمل الأمانة الفنية. وأفهم أن ردودي لا ترضي الجميع، ولا سيما أحد السفراء تحديدا. وأنا آسف جدا لذلك؛ فلا أستطيع إرضاء الجميع. ولا يوجد شيء يمكن أن يغير الواقع؛ فلا يمكنني تغيير الحقيقة.

وفيما يتعلق بالإصرار على نشر المعلومات المتعلقة بأفروقة الخبراء التي استخدمناها، يجب علي أن أقول إنني أتحمّل مسؤولية مهمة حقا. فتقع على عاتق المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المسؤولية الرئيسية عن حماية المعلومات في المنظمة ويجب أن يعتمد، بناء على تقديره، قرارا بشأن ما إذا كان ينبغي له الكشف عن المعلومات، ولكن ذلك يجب أن يتم دائما على أساس ضمان تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جزءا من المعلومات محمي وسري تلقائيا، مثلا، عندما تكون خاصة بدولة تقوم بتوفيرها أو عندما تؤثر على دولة معينة. وبدون إذن من تلك الدولة العضو، لا يمكننا نشر تلك المعلومات.

تلك هي القواعد؛ فأنا لم أخترعها. وتستند قواعد حماية المعلومات إلى وثيقة السياسات المتعلقة بالسرية التي اعتمدها مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في شباط/فبراير ٢٠٠٦ وكذلك إلى المرفق بشأن سرية اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولمرفقات الاتفاقية نفس قيمة الاتفاقية ذاتها. ونتيجة لذلك، فإن هذه المتطلبات خطيرة جدا، ويجب أن أحترمها.

أعلم أن الأغلبية مهمة بتعليقاتي على التقرير الثاني لفريق التحقيق وتحديد الهوية. وسأعلق على ذلك إذا ما أتيح لي

موقف المدير العام كثيرا ما يكون صعبا للغاية. وعندما يوجه إلى سؤال عن التعاون مع الجمهورية العربية السورية، أقول أن جميع الدول الأطراف ملزمة بتنفيذ القواعد والقرارات وأنه يتعين عليها اتخاذ التدابير اللازمة في حالة عدم التنفيذ. وتتمثل مهمتي في تنفيذ الاتفاقية وإدارة الأمانة الفنية بأفضل طريقة ممكنة.

والمدير العام ليس قاضيا ولا يمكنني الحكم على الدول الأعضاء. ولا يمكنني الحكم على عمل المجلس التنفيذي أو المؤتمر. ويتعين على الدول الأعضاء أن تضع تصورهما للوضع وأن تتخذ الإجراءات إذا ما رأيت ذلك ضروريا.

وأود أن أشير أيضا إلى أمر ورد ذكره في خلفية التعليقات العديدة والتي كانت إيجابية جدا بشكل عام. وأشكر أعضاء المجلس على ذلك بصدق. ولكن ما أراه هو أن هناك تأييدا عاما لتنفيذ الاتفاقية ودعمًا عاما لعمل الأمانة الفنية. بيد أن هناك بعض المنتقدين، على سبيل المثال، لولاية فريق التحقيق وتحديد الهوية. وإن لهد الفريق ولاية لا تعترف بها بعض الدول الأعضاء - وإن كانت قليلة جدا:

تجب مساءلة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، وهو مبدأ منصوص عليه في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وفي الكثير من مقررات مؤتمر الدول الأطراف وفي عدد لا يحصى من البيانات الوطنية التي أدلى بها في الأمم المتحدة وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي هيئات أخرى.

وأود أن أذكر ما يلي على النحو الواجب: إذا طلبت نسخا مطبوعة من جميع بيانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تعلن وجوب مساءلة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، فإن مكنتي سيكتظ بالوثائق. وذلك إعلان يشكل الخطر ويستند إلى مبدأ علمي لا جدال فيه في القانون الدولي والقانون

ولم يكن التحدي الذي يواجه فريق التحقيق وتحديد الهوية الافتقار إلى المعلومات؛ فقد حصلنا على الكثير من المعلومات. بل إن التحدي الحقيقي الذي واجهه الفريق هو عدم القدرة على الوصول إلى أراضي الجمهورية العربية السورية لأن سلطاتها لم تسمح بدخول فريق التحقيق وتحديد الهوية إليها - على الرغم من الطلبات التي قدمتها والتزام الجمهورية العربية السورية، وفقا للمادة الثامنة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي يدعو إلى إتاحة سبل الوصول فورا ودون قيد إلى الأراضي السورية.

وأود كذلك أن أعرب عن موقفي الثابت بشأن "الأسباب الوجيهة للاعتقاد" كأساس للاستنتاجات. فهذا أمر معياري؛ وأنا لم أخترعها. إنه أمر معتاد؛ إنه مصطلح قانوني معروف جدا. وهذا يعني أساسا قويا جدا لاستنتاج أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت.

وفيما يخص التعليقات بشأن البث الصوتي الذي نشرته هيئة الإذاعة البريطانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، فقد كانت المحطة تجري مقابلة مع شخص يدعى "ليون" خلال البرنامج. تعني كلمة "león" في الإسبانية "lion" في الإنكليزية - "أسد".

ولا تعرف أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هذا الشخص، وبالطبع لم تأذن لأحد من موظفيها بالذهاب إلى هيئة الإذاعة البريطانية للمشاركة في هذا البرنامج. إذا تم التعرف على هذا الشخص، سوف أشرع بطبيعة الحال في إجراء تحقيق لمعرفة ما إذا كان هناك خرق لقواعد السرية. وما فعلناه في الوقت الحاضر هو الشروع في إجراء تحقيق داخلي.

وأود الآن أن أتطرق إلى التقدم المحرز في تعاون سورية، وهو سؤال طرحه أكثر من عضو في المجلس. وقد سبق لي أن أجبنا عن هذا السؤال: لا توجد تأشيرات دخول وينعدم الوصول إلى الأراضي السورية. ولكن ما يجب علي قوله هو أن

الكيميائية موضع انتقاد لأنها تنفذ قرار مؤتمر الدول الأطراف الصادر في ٢٧ يونيو/حزيران ٢٠١٨ الذي أنشأ تكنولوجيا المعلومات الدولية للتحقيق في هوية مستخدمي الأسلحة الكيميائية في سورية.

ولكن ليس لدينا خيار، وعلينا أن نفهم ذلك. ويتمثل التزامي القانوني في تنفيذ ما تقرره الدول الأعضاء، ونعمل جميعاً في الأمانة الفنية بطريقة متواضعة ومخلصة ومهنية لأن لدينا مسؤولية أخلاقية ومهنية وقانونية قبل كل شيء للقيام بذلك.

ومنذ وقت ليس ببعيد قال السيد غير بيدرسن في مجلس الأمن، بمناسبة الذكرى العاشرة لاندلاع الحرب

”إن المأساة السورية ستسجل كواحدة من أحلك الفصول في التاريخ الحديث، والشعب السوري كأحد أكبر ضحايا هذا القرن. [I] في وجه العنف والإهانات التي لا يمكن تصورها [،]... لقد تحملوا أهوال الأسلحة الكيميائية التي لا توصف.“ (S/2021/265، المرفق الأول).

لقد قيل ذلك في مجلس الأمن في ١٥ آذار/مارس ٢٠٢١. ولا أستطيع الحكم كما قلت. ويتعين على ألا أحكم على قرارات الدول الأعضاء أو مهمتها، ولكن عندما أفكر في القيود التي تواجهها، لا بد لي من القول بأنني أجد صعوبة في فهم هذا النظام.

ختاماً، ولأن أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعرضت للانتقاد مؤخراً - ويجب عليّ القول بصورة غير عادلة - أود أن أؤكد أن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد أعرب في دورته الخامسة والعشرين المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ في قراره المعنون ”التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إياها“ عن دعمه وتقديره الكاملين للعمل المهني المحامد الذي يقوم به المدير العام وأمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

الدولي العربي بلا منازع، لأن استخدام الأسلحة الكيميائية يمكن أن يكون جريمة حرب، بل وجريمة ضد الإنسانية.

ولم تحدد أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هذا المبدأ بطبيعة الحال. وتتولى الأمانة الفنية مسؤولية تنفيذ قرارات الدول الأطراف وأعضاء المجلس، استناداً إلى القانون الدولي. وينص القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بوضوح على وجوب مساءلة الأفراد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

وفي ٢١ نيسان/أبريل ١٩١٥، وقع أول هجوم كبير بالأسلحة الكيميائية. وبدا ذلك فظيلاً وقد حدث ذلك في قرية صغيرة في جنوب غرب بلجيكا تسمى إيبيرس. وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أي بعد مائة عام، أقمنا الذكرى المثوية للهجوم الذي وقع في إيبيرس ليوم كامل. ودعيت لأنني كنت أعمل بالفعل في مجال الأسلحة الكيميائية، فذهبت.

ووافقت جميع الدول الأعضاء - دون استثناء - على الإعلان الذي أكدت فيه من جديد إدانتها بأشد العبارات الممكنة لاستخدام الأسلحة الكيميائية. وأعربت أيضاً عن اقتناعها الراسخ بأنه يجب مساءلة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

وفي ذلك الوقت، اتفق الجميع على هذا الإعلان. ولكن تعارض بعض الدول الأعضاء الآن التحقيق في منشأ تلك الأسلحة الكيميائية وتحديدته، وبالتالي إسناد المسؤولية عن استخدامها إليه. ولا يمكن لتلك البلدان أن تشعر بالارتياح إلى أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وربما لا يشعر بعض أعضاء المجلس بالارتياح إزاء الأمانة الفنية، ولكننا ننفذ قرارات المجلس، التي تتشاطر معها الأهداف نفسها.

وتتسق قرارات المجلس التنفيذي والمؤتمر أيضاً مع مبدأ القانون الدولي العالمي الذي أشرت إليه بلا منازع ومع القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). لقد أصبحت أمانة منظمة حظر الأسلحة

المعلومات بأي حالات حقيقية لاستخدام الأسلحة الكيميائية أو بأي من التحقيقات التي نجرها.

وفيما يتعلق باتهام الإرهابيين باستخدام هذه الأسلحة في سورية، فقد قلت ذلك في بياني الافتتاحي. وأحد شواغلي الرئيسية هو أنه يمكن ذلك أن يكون لصالح الإرهابيين، الذين يمكن أن يتسببوا في قدر كبير من الضرر بكميات صغيرة جداً من المواد الشديدة الخطورة. ونعكف على إجراء تحقيقات ونحافظ على المعارف ونحميها. ولدنا الوسائل للتعامل مع ذلك التهديد ومساعدة الدول الأعضاء وحمايتها.

وسيكون مركز الكيمياء والتكنولوجيا المبين هنا أداة رائعة للبحث والتحقيق والتعاون الدولي، وهو أمر تطلبه بشدة الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، وللتدريب والخبرة والمهارات. وما فتئنا نبذل جهوداً جادة في الأمانة الفنية لإحراز تقدم في هذا المشروع. ونحظى بثقة الدول الأعضاء وهي تطمئن لنا، والدليل على ذلك هو أننا تلقينا في غضون ١٨ شهراً تقريباً تبرعات تزيد قيمتها على ٣٤ مليون يورو لبناء المركز على الرغم من أن لدينا ميزانية بنمو اسمي صفري. ونستجيب لتلك الثقة وتلك العلاقة من خلال تحقيق نتائج ملموسة. ويمكنني القول إننا ملتزمون بالجدول الزمني وتقييد بالميزانية في بناء المركز. ونحن لسنا متأخرين. وسيبدأ البناء خلال هذا الشهر، في حزيران/يونيه. وقد عهدنا بتشبيده لواحدة من أكبر الشركات في هولندا. وإذا سار كل شيء على ما يرام كما جرى حتى الآن بفضل المجلس الذي لدينا هنا في المنظمة، برئاسة نائب المدير العام وخبرائنا تحت إشرافي، فسيكون لدى الدول الأعضاء أداة رائعة للقيام بمختلف الأنشطة وسوف تستفيد من البرامج التي نعدها.

وأعتقد أنني أجبت على الأسئلة المطروحة. ولا يبقى لي إلا أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على دعوتكم وكلماتكم الرقيقة.

وبالإضافة إلى ذلك، ففي تموز/يوليه الماضي، قال المجلس التنفيذي في الفقرة الحادية والعشرين من ديباجة القرار C-25/DEC.9، المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إياها":

"وإذ يعرب عن كامل دعمه وتقديره للعمل المهني والمحايد والمستقل للمدير العام والأمانة الفنية".

وفي السنوات الأخيرة، شهدنا ظهور الأسلحة الكيميائية مجدداً في عدة أماكن. وقد عالجت الأمانة الفنية تلك التحديات الجديدة بتصميم والتزام واستقلالية وخبرة وإرادة لخدمة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي.

منذ أن بدأت العمل في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أواخر تموز/يوليه ٢٠١٨، رأيت في المنظمة مجموعة من الأشخاص المتفانين والشرفاء والمهنيين الذين يدعموني بطريقة لا تصدق بمعايير مهنية عالية جداً. ولكنني أريد أن أوضح، بطبيعة الحال، أنه إذا خرق شخص ما القواعد، فسوف أتصرف وسأخذ إجراء.

وسأرد أيضاً على السؤال المتعلق بالمعلومات التي قدمتها السلطات السورية. لقد تلقينا الكثير من المعلومات، ولا سيما من جانب السلطات السورية. ولكنني أريد أن أشرح للمجلس بالضبط كم ما تلقيناه من معلومات. فيما يتعلق بالمعلومات التي قدمتها سورية، تلقينا في السنوات الخمس الماضية، وأعتقد أن الممثلين الساميين تلقوا نفس الشيء أو ما شابه ذلك، ١٩٧ مذكرة شفوية من الممثل الدائم السوري في لاهاي تتعلق بأنشطة مزعومة تتعلق بالأسلحة الكيميائية من حيث التخزين أو التحركات أو القصد من الاستخدام أو التلفيق، دون تفاصيل أو وثائق داعمة يمكن التحقق منها بشكل مستقل. ويمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس أن الأمانة الفنية ما فتئت تدرس وتحلل بعمق كل ما تلقيناه من الجمهورية العربية السورية من خلال التمثيل الدائم لسورية هنا في لاهاي. ولكن لم يتسن ربط تلك

التي أظهرناها. لقد رأينا ذلك المفتش بيننا في مناسبتين على الأقل. وكان حاضراً بيننا في اجتماع بصيغة آريا نظمناه في كانون الثاني/يناير، وكذلك في وقت لاحق في نيسان/أبريل. ولا أعتقد أن أيّاً من أعضاء المجلس الذين استمعوا إليه - وكان متحفظاً جداً في تعليقاته - يشك في نزاهته أو في الحقائق التي قدمها أو في المعلومات التي قدمها عن نفسه وعن دوره في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ولا تزال العديد من الأسئلة دون إجابة. لقد تكلم المدير العام كثيراً اليوم. ونحتفظ بالحق في الإجابة أو التعليق بتأنٍ وبدقة على جميع المسائل المذكورة اليوم. وسأشير إلى بعض الأشياء فقط.

قال المدير العام إن معظم التحقيقات جرت بعد مغادرة المفتشين وأنها تمت عند إعداد التقرير النهائي. وهذا يتناقض مع الحقائق، التي تقول إن التقرير المؤقت صدر أولاً في الفترة من ٣ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨. وتم تحليل ٣١ عينة، أي ٧٠ في المائة من جميع العينات التي تم تحليلها. وتم تحليل خمس عينات من الخشب. وهذا يمثل ١٠٠ في المائة من عينات الخشب. وتم تحليل ١١ عينة بيولوجية خلال تلك الفترة، أي بنسبة ١٠٠ في المائة. إذن فجوة واضحة وتضارب وعدم اتساق فيما قاله لنا المدير العام اليوم. اسمحو لي بأن أختتم كلامي.

لقد فوجئت بصراحة عندما قال المدير العام إن سورية لا تتعاون مع فريق التحقيق وتحديد الهوية. وهذا ليس مفاجئاً على الإطلاق. فسورية لم تعترف قط بشرعية الفريق. ولم نفعل ذلك أيضاً. لقد أنشئ هذا الفريق بصورة غير مشروعة ولا يتوقع من سورية أن تتعاون معه. وأعتقد أن سورية أوضحت ذلك منذ البداية. لكنني فوجئت شخصياً عندما أشار المدير العام إلى لجنة بينهيو - لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية - باعتبارها السلطة النهائية لجمع الأدلة والشهادات بشأن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أرياس على ما قدمه من توضيحات.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): سأنتقل إلى التحدث باللغة الإنكليزية من أجل الوضوح والصراحة. يطيب لي أننا انخرطنا في حوار مع المدير العام. ويبدو أن المدير العام جاء إلى هذه الجلسة مستعداً للتحدث، أو بالأحرى كان مستعداً للتحدث.

سمعنا اليوم من بعض زملائنا أنه ينبغي لنا أن نفصل الحقائق عن الجمعية وأن هناك بعض الادعاءات أو الاتهامات التي لا تستند إلى حقائق. وأقول رداً على ذلك إن بعض زملائنا يفضلون، للأسف، غض الطرف عن الحقائق التي تقدمها والاستعاضة عنها باستنتاجات ملائمة. ويبدو كما لو أننا عندما نتحدث ونقدم حقائق علمية، فإنهم يتوقفون عن الاهتمام بما نقول ولا يستمعون إلينا.

لقد قال المدير العام إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ليس لديها بديل سوى التحقيق، وأضاف أنها تقوم بتحديد الهوية. ولن أعلق على النقطة الثانية، ولكنني سأعلق فيما يخص التحقيق - التحقيق باستخدام الأدوات التي تملكها، مثل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية. ونحن أيضاً نود أن نحقق في الأمر. والمشكلة هي أننا لا نقبل الأساليب التي تستخدمها المنظمة في التحقيق لأنها تتعارض مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لقد تكلم المدير العام كثيراً اليوم. وبصراحة، لم نسمع منه أي شيء لم يقله من قبل. ولا تزال الدعاية الأخيرة للأمانة مستمرة. وسمعنا مرة أخرى ادعاءات بأن هذين المفتشين، ولا سيما المفتش ألف، لم يشاركا بأي شكل من الأشكال في تحقيق دوما. وهذا يتناقض مع الحقائق التي قدمناها والوثائق

مع الحجة القائلة بأنهما أسقطتا من طائرة. وتشير الوقائع الموجودة على الأرجح إلى أن هناك احتمالاً كبيراً بأن تكون كلتا الأسطواناتين قد وضعتا في الموقعين ٢ و ٤ يدويا، ولم يتم إسقاطهما من طائرة. ويبدو أن المواد الوقائية الواردة في التقرير لا تتيح لنا التوصل إلى استنتاج بشأن استخدام مادة كيميائية سامة كسلاح. وعلى هذا الأساس، يصر الاتحاد الروسي على الرواية القائلة بوجود أدلة كاذبة وعلى الطابع المرحلي للحدث الذي وقع في دوما“.

وأعتقد أن هذا الاقتباس يعطي السيد أرياس سرداً حقيقياً لما قصده الاتحاد الروسي عندما بعث تلك الرسالة. وبالمناسبة، فإن ذلك يؤكد الاستنتاجات التي ذكرها “المفتشون المنبذون” في تقريرهم المرحلي، الذين يدعي المدير العام انتهاكهم لقواعد المنظمة وقواعدها وأخلاقها.

ويقول المدير العام إنه لن يشارك في حوار مع بعض أعضاء المجلس الاستشاري العلمي. وبالمناسبة، لست الشخص الوحيد الذي يشكك في استنتاجات التقارير التي تصدرها الأمانة الفنية بشأن هذه الحوادث. فهناك أشخاص آخرون موثوق بهم في العالم وبلدان تشكك بها، ولكن المدير العام يفضل عدم ملاحظة ذلك. وإذا لم يكن مستعداً للمشاركة من خلال المجلس الاستشاري العلمي، كما قال، نقترح أن ننظم اجتماعاً بصيغة آريا ندعو إليه جميع الذين لديهم شكوك بشأن الاستنتاجات التي توصلت إليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ويسعدنا أن ندعو المدير العام إلى هذا الاجتماع للدفاع عن موقف الأمانة الفنية للمنظمة، إذا تم الطعن فيه، وتقديم الحقائق التي من شأنها أن توضح أنه كان على حق وأنهم كانوا مخطئين.

ومرة أخرى، كما قلت، هذا مجرد جزء بسيط مما كان يمكن أن نقوله رداً على تعليقات المدير العام. ونشكر المدير العام بصدق على حضوره معنا اليوم، ولكنني أعتقد أن قائمتي غير

وأستاءل من أين تستمد اللجنة خبرتها وسلطتها للتوصل إلى استنتاجات بشأن هذا الأمر إذا كنا نشكك أو نطعن في نتائج واستنتاجات الهيئة المصممة لمعالجة هذه المسألة، أي الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد أشار السيد أرياس إلى الطريقة التي ذهب بها المفتشون إلى دوما. وأود أن أذكر الجميع، لمجرد التذكير، بوثيقة وزعناها في مجلس الأمن في ٢٥ أيار/مايو، تشير في الواقع إلى الكيفية التي ذهب بها المفتشون إلى دوما، والكيفية التي تم بها منعهم من القيام بذلك. ولكن قبل منعهم من الذهاب إلى دوما في الوقت المناسب، في ١٠ نيسان/أبريل، رفض شركاؤنا الغربيون مشروع قرار مجلس الأمن الذي قدمناه، والذي ينص على إمكانية وصول أعضاء البعثة من الخبراء الكيميائيين دون عوائق إلى أي مكان وقع فيه حادث كيميائي مزعوم. وعُرقل مشروع القرار هذا. وفي ١٢ نيسان/أبريل، كان هؤلاء الخبراء في دمشق ينتظرون الذهاب إلى دوما، ولكن الأعضاء الدائمين الثلاثة المعروفين في مجلس الأمن منعوهم من القيام بذلك من المقرر، متذرعين بأسباب أمنية، قبل أن تقع الضربات في ١٤ نيسان/أبريل.

وقد اقتبس المدير العام اليوم من الرسالة الروسية إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في إطار المذكرة الشفوية. وهذه وثيقة تتألف من سبع صفحات مع تحليل فني مفصل من قبل خبراءنا للحوادث التي وقعت في دوما والنتائج التي توصلوا إليها. ويختار المدير العام أن يقتبس عبارة واحدة من الاستنتاجات المقدمة. وبعد إذن المجلس، سأقتبس الجزء الكامل للاستنتاجات.

”ولا يطعن الاتحاد الروسي في النتائج الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن احتمال وجود الكلور الجزيفي على الأسطواناتين. غير أن المعايير، وخصائص الأسطواناتين وسطحهما الخارجي، فضلاً عن البيانات التي تم الحصول عليها من مواقع تلك الحوادث، لا تتفق

المعلومات، وغالبية تحليلات جميع المعلومات التي تم جمعها بعد مغادرة المفتشين.

ولا أفهم سبب الاعتراض على لجنة بينهيرو - لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية. فاللجنة لها شرعية لأن الجمعية العامة أنشأتها، ولها هذه السلطة لأنها مسؤولة أمام الجمعية العامة. وقامت اللجنة بإبلاغ الجمعية العامة في أغسطس/آب ٢٠١٨ بما قلته بالفعل فيما يتعلق بدوما الذي يشير إلى المروحيات والأسطواناتين والكلور والمباني السكنية والإصابات.

المذكرة الشفوية الروسية منشورة وهذا ما لديهم ليقولوه. ومرة أخرى، أشكر أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الرئيس والممثل الدائم الروسي. يجب أن نكون منفتحين. وعلينا أن نعمل معا بأفضل روح ممكنة لصالح الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وبالطبع المجتمع الدولي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** للأسف، لا بد لي من تذكير جميع الممثلين بأننا تجاوزنا المدة الزمنية المحددة قبل ١٠ دقائق. ولم يشرع المتكلمون وفقا للمادة ٣٧ حتى في الكلام، ولكننا سنفقد الترجمة الشفوية في غضون ٢٠ دقيقة.

أعطى الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد صباغ (سورية):** أود في البداية، السيد الرئيس، أن يتسع صدركم لمنحنا الوقت الكافي كطرف معني بهذه المناقشة لتناول الجوانب الكثيرة التي وردت في إحاطة السيد المدير العام للمنظمة والردود اللاحقة التي قدمها.

إن من المؤسف أن تتحول منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من منظمة فنية إلى أداة في لعبة جيوسياسية تقودها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون. والقرار غير المسبوق والمنقوص الشرعية الذي اتخذ مؤخرا مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضد سورية دليل واضح على حجم التلاعب

مكتملة وسنغتنم الفرصة لنقدم للمدير العام المزيد من التعليقات على ما سمعناه منه اليوم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أدعو السيد أرياس إلى الرد.

**السيد أرياس (تكلم بالإنكليزية):** لقد قيل بأنني حضرت هذه الجلسة وأنا على أتم الاستعداد. لقد استعددت بشكل جيد لأنني أحترم مجلس الأمن، وعندما حضرت لتقديم إحاطتي لأعضاء المجلس، فإنني أعتبرها مهمة بالغة الأهمية وأبذل جهدي لإعداد ملاحظاتي ومعرفتي بأفضل طريقة ممكنة، وهو ما أعتبره أمرا طبيعيا للغاية. لم يتم قول أي شيء غير معروف. ولا أعرف ما إذا كان أعضاء المجلس يعلمون كل شيء. وربما ليس من الضروري أن يعود المدير العام إلى مجلس الأمن، ولكنني سأعود بأفضل النوايا والمصالح العليا لأبلغ الأعضاء بما أعرفه. فإذا كان الأعضاء يعرفون كل شيء، فهذا أفضل.

لا تعترف الجمهورية العربية السورية بفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد تم إنشاء الفريق بموجب قرار صادر عن مؤتمر الدول الأطراف. ويجب على مؤتمر الدول الأطراف وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، أن يتناول أي مسألة أو قضية تتعلق بتنفيذ الاتفاقية.

ومن ناحية أخرى، فإن هذا القرار يتماشى مع ما علقت عليه من قبل باستفاضة. وتعلق كل هذه المبادئ الدولية بالإرادة العامة التي مفادها أنه يجب أن يخضع من استخدموا الأسلحة الكيميائية للمساءلة. لقد قرر مؤتمر الدول الأطراف، في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أن يتم إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية وأن تكون له سلطته، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن، وليس فقط القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وبطبيعة الحال، جاء الجزء الأكبر من التحقيقات المتعلقة بدوما بعد بدئي العمل في المنظمة، بعد تموز/يوليو ٢٠١٨. ومن بين أكثر من ١٠٠ عينة، تم تحليل أكثر من ٧٠ عينة جيدة بعد صيف عام ٢٠١٨. وجاء الجزء الأكبر من التحقيق، وجل

والتسييس والضغط التي تمارسها تلك الدول داخل المنظمة. والاتهامات الباطلة التي كررتها اليوم تلك الدول في بياناتها نرفضها رفضاً قاطعاً ونعتبرها مجرد وسيلة للضغط والابتزاز السياسي.

لقد شكل استخدام التنظيمات الإرهابية للأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة أو التهديد باستخدامها في سورية منذ العام ٢٠١٣ وحتى الآن خطراً حقيقياً على الشعب السوري وتحدياً جدياً لتنفيذ نظام عدم الانتشار الكيميائي المتمثل في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ومن المستهجن

أن الدول الراحية لتلك المنظمات الإرهابية عملت خلال السنوات الماضية على حرف انتباه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأطراف في الاتفاقية عن مواجهة هذا التهديد الإرهابي الكيميائي ومارست في الوقت نفسه الضغط على أفرقة التحقيق المختلفة لفرض جداول أعمالها وحملها على القيام بأنشطتها بشكل مخالف لطرائق العمل المنصوص عليها في الاتفاقية ووثيقة المعايير المرجعية.

لقد أدى هذا النهج التخريبي المتعمد لقواعد عمل المنظمة - الذي اتبعته بعض الدول الأعضاء في هذا المجلس - إلى تقديم أفرقة المنظمة استنتاجات خاطئة قوضت مصداقية ومهنية عملها وحدت فعلياً من القدرة على مواجهة هذا التهديد الإرهابي. إن سلوك تلك الدول يتناقض بشكل صارخ مع المسؤوليات الملقاة على عاتقها بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى المعلومات الهامة التي دأبنا على تزويد الأمم المتحدة والمنظمة بها بشكل متواتر والمتعلقة بحيازة ونقل المنظمات الإرهابية لأسلحة كيميائية ومواد كيميائية سامة لتلفيق مسرحيات عن هجمات كيميائية بهدف اتهام الجيش العربي السوري بها. إن التعامل الجدي مع مثل هذه التهديدات الإرهابية يقتضي من المنظمة وأجهزة الأمم المتحدة إيلاء تلك المعلومات بالغ الأهمية والتنسيق مع السلطات السورية لإجراء التحقيقات اللازمة بشأنها. إلا أن أياً من هذا

لم يحدث، مع الأسف. فالمدير العام أشار إلى أكثر من ١٩٧ مذكرة قدمتها سورية بشأن نقل وحيازة ومحاولات استخدام الأسلحة الكيميائية. لكن فريق بعثة تقصي الحقائق لم يقوم بالتحقيق بشأن هذه المعلومات بشكل سريع وجدي، في الوقت الذي كان ينهمك فيه بسرعة بخصوص أي معلومات ترد من المصادر المفتوحة أو من مصادر مشبوهة حول اتهامات موجّهة إلى الحكومة السورية.

وأود أن ألفت أيضاً أن ألفت عناية هذا المجلس إلى قيامنا بتزويد الأمين العام للأمم المتحدة بمعلومات حصلنا عليها مؤخراً تتعلق بحادثة استخدام التنظيمات الإرهابية لأسلحة كيميائية في خان العسل في عام ٢٠١٣ - التي نسيها السيد المدير العام تماماً - وهذه المعلومات تؤكد تورط ما يسمى بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في هذه الجريمة الإرهابية التي ذهب ضحيتها ٢٥ شهيداً وأصيب ما يزيد على ١١٠ من المدنيين والعسكريين، والتي، مع الأسف، بقيت من دون تحقيق رغم مطالباتنا الكثيرة بذلك.

وبشأن ما يرد من تعليقات من بيانات بعض الدول حول الإعلان السوري الأولي، أود أن أوضح ما يلي:

أولاً، إن فريق تقييم الإعلانات هو فريق أنشئ لمساعدة السلطات السورية، وليس بفريق تحقيق.

ثانياً، إن عقد مشاورات الفريق مع اللجنة الوطنية السورية ومواعيد زيارته إلى دمشق تخضع لترتيبات يتفق عليها بين الجانبين بما يناسب التزامات كلا الطرفين. وبالتالي، فإن من الطبيعي أن يتم تأجيل أي جولة مشاورات إذا لم يكن الموعد مناسباً.

ثالثاً، بالنظر إلى أن خبراء اللجنة الوطنية السورية يقومون، خلال المشاورات التي يعقدونها مع فريق تقييم الإعلانات، بالكثير من الشروحات الفنية التي تؤيد بشكل كامل المعلومات التي أعلنت عنها سورية، فلا يجوز لأحد إطلاق اتهامات مسبقة حول مسائل لا تزال قيد المناقشة.

التنفيذي للمنظمة، عارضت الكثير من الجوانب الخاطئة لطرائق العمل التي تتعد عن المهنية والمصدقية إزاء ما جاء في التقرير. كما رفضت سورية استنتاجاتها بالكامل.

وبالتالي، نحن هنا أمام حالة عدم امتثال موصوفة من قبل الأمانة الفنية لضوابط عملها. وفي هذا الصدد، أود أن أسأل المدير العام: لماذا تصر الأمانة الفنية على صم آذانها عن الملاحظات الجوهرية والاستفسارات المحقة التي قدمتها سورية وروسيا ودول أخرى، إلى جانب شخصيات هامة وخبراء متخصصين وأكاديميين مرموقين؟

لقد أشار المدير العام إلى أن فريق بعثة تقصي الحقائق الذي ذهب للتحقيق في حادثة دوما تأخر في بيروت لعدة أيام. حبذا لو يشرح الأسباب التي دفعت هذا الفريق للتأخر؟ وأود أن أسأله كيف يمكن لقائد الفريق - الذي وصل إلى سورية يوم السبت ١٣ نيسان/أبريل وغادرها في اليوم التالي الأحد صباحا ١٤ نيسان/أبريل ولم يقم بزيارة موقع الحادث في دوما، في حين أن المحقق أو المتفش (أ) هو الذي ذهب إلى دوما وأجرى التحقيقات في الحادثة، ومن ثم يتم استبعاد ملاحظاته وتقريره، في حين تؤخذ في الاعتبار ملاحظات قائد الفريق الذي لم يزر موقع الحادثة في دوما؟

وكنت أود أيضا أن أسأله عن ماهية الأسباب التي تجعل التحقيقات في الحوادث التي تم الإبلاغ عنها من قبل الحكومة السورية تستغرق سنوات لتقديم تقارير بشأنها؟ إذ ما يزال لدينا حوادث، حوالي خمسة حوادث أو أكثر يجري التحقيق فيها منذ عام ٢٠١٧ - قرابة أربع سنوات ولم تقدم تقارير بشأنها - في حين تعطى الأولوية لتقديم تقارير عن التحقيقات في الحوادث المزعومة تثيرها جهات معادية أو أطراف مشبوهة، في مؤشر واضح على ازدواجية المعايير.

ختاما، أجدد التأكيد على أن سورية قد أوفت بالتزاماتها الناشئة عن انضمامها الطوعي إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية

رابعا، إن وجود آثار لعامل كيميائي في عينة اختبارية ليس دليلا على وجود نشاط كيميائي محذور. واستمرار المشاورات بشأن مثل هذه الموضوعات يقتضي الامتناع عن إطلاق الأحكام المسبقة أو القفز إلى وضع تصورات خاطئة أو استنتاجات غير حقيقية.

وفي ضوء ذلك، يرفض وفد بلدي رفضا قاطعا إصرار البعض على التشكيك في إعلان سورية الأولي وتعاونها مع الأمانة الفنية والإغفال المتعمد للتقدم الذي يتم إحرازه.

وأحاط وفد بلدي علما بما أشار إليه تقرير المدير العام عن نتائج الجولة السابعة للفتيش على مرفقي مركز الدراسات والبحوث العلمية، التي أشارت إلى أنه لم يتم خلال الفتيش رصد أية مواد أو أنشطة تتعارض مع التزامات الجمهورية العربية السورية بموجب الاتفاقية. وكنا نتمنى لو أن التقرير لم يتجاهل المساعدة والدعم اللوجستي والتسهيلات التي قدمتها للفريق. هذا، رغم أن هذا المركز ليس معنيا بالأساس بالبرنامج الكيميائي السوري.

وما تزال الشواغل إزاء العيوب الإجرائية والمخالفات المهنية وحالات عدم الاتساق في طرائق عمل بعثة تقصي الحقائق قائمة حتى الآن. وقد أثارت الكثير من التساؤلات حول مهنية ومصدقية تقاريرها. ولا يزال صدق تقريرها الأخير عن الحادث المزعوم في دوما يتردد في العواصم المختلفة. إذ كيف يمكن أن تكون تقارير بعثة تقصي الحقائق ذات مصداقية ومصادرها مشبوهة وشهودها من العناصر الإرهابية وعيناتها يجمعها الآخرون من الخوذ البيضاء وتحقيقاتها تجرى عن بعد؟ هل هذه طرائق معيارية نصت عليها الاتفاقية؟ هل الاستناد إلى عبارتي "وجود أرضية معقولة" و"على الأرجح" يمكن أن يكون وصفاً صحيحاً للثقة والمصدقية في تقارير تلك البعثة؟

قال السيد المدير العام أن ١٩٣ دولة لم تشكك في التقرير. أود أن أذكره بأني شخصياً، خلال بياناتي المتعددة أمام المجلس

عميقة بالنسبة لشرعية ومصداقية المنظمة وزرع بذور الانقسام بين الدول الأعضاء فيها وشكل تهديدا لتقليد صنع القرار التوافقي القائم منذ أمد بعيد في محافل نزع السلاح وعدم الانتشار.

ونتيجة لذلك اضطرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى استخدام إجراءات وطرائق معيبة ومعلومات ملفقة وسلسلة عهدة غير سليمة ومبتورة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تعترف تلك العملية على الإطلاق بالقرار الاستراتيجي الذي اتخذته سورية بالانضمام إلى الاتفاقية، فضلا عن تعاونها في الوفاء بالتزاماتها ذات الصلة، بما في ذلك تقديم إعلانها الأولي على وجه السرعة وتدمير جميع مرافقها الـ ٢٧ لإنتاج الأسلحة الكيميائية على نحو يمكن التحقق منه. والواقع أن عملية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية ليست سوى تراجع واضح عن المعايير الأساسية للنزاهة والمهنية. ومن الواضح أيضا أن هذه العملية ستؤدي بالتأكيد إلى استنتاجات خاطئة.

أخيرا، إذ نقرب من الذكرى الخامسة والعشرين لدخول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ وإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ندعو إلى تعزيز الجهود الرامية إلى دعم سلطة المنظمة، فضلا عن التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وعلميتها. ونحن على استعداد للمساهمة النشطة والبناءة في هذه الجهود.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيدة كوتشيت غوبا (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر.

أشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد فرناندو أرياس، والممثلة السامية إيرومي ناكاميتسو على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. ونعرب عن تقديرنا للمدير

في عام ٢٠١٣. وتخلصت على نحو غير مسبوق من مخزوناتنا من تلك الأسلحة ودمرت مرافق إنتاجها بشكل مثالي وبزمن قياسي وفي ظل ظروف صعبة ومعقدة. إن سورية تأسف لكون تعاونها المستمر مع الأمانة الفنية للمنظمة لم يقابل إلا بالجحود والنعكران.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** تدين إيران، بوصفها ضحية رئيسية في التاريخ المعاصر لأكثر استخدام منظم للأسلحة الكيميائية، مرة أخرى وبأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

وبما أننا من أقوى الدعاة إلى حظر استخدام الأسلحة الكيميائية، نشاطر الرأي القائل بأنه يجب عدم التسامح مع استخدام هذه الأسلحة اللإنسانية. ولكن يجب عدم تسييس هذه القاعدة أو استغلالها لممارسة ضغوط سياسية على الآخرين بغية تعزيز المصالح الوطنية الضيقة أو السعي لتحقيق أهداف جيوسياسية معينة. ومن المؤكد أن هذا سام مثل السلاح الكيميائي نفسه.

وفي حين يتعين ضمان حظر استخدام الأسلحة الكيميائية فإننا نعلم جميعا أن ذلك لن يحدث بمعزل عن الأمور الأخرى. تحقيقا لهذه الغاية، يتعين علينا أولا ضمان التنفيذ الكامل الفعال وغير التمييزي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، يجب علينا تعزيز سلطة ومصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فضلا عن كفالتهما.

وإن من دواعي الشعور بالقلق العميق أن الدول الغربية استغلت الاتفاقية في السنوات الأخيرة وسيستعمل عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغية تعزيز مصالحها الضيقة في سورية. وأدى ذلك إلى تقويض الاتفاقية بصورة خطيرة، وأسفر عن أزمة

في تموز/يوليه ٢٠٢٠، يطالب النظام السوري بالإعلان عن الأسلحة الكيميائية التي استخدمها خلال الهجمات التي وقعت على اللطامنة في عام ٢٠١٧ ومرافق الإنتاج التي طوّرت فيها، فضلا عن الأسلحة الكيميائية التي يجوز عليها حاليا. لقد حدد قرار المجلس التنفيذي، الذي أيدته تركيا، معايير واضحة وقابلة للتحقق لاتخاذ الإجراءات وطلب من النظام السوري استئناف الامتثال الكامل للاتفاقية خلال ٩٠ يوما. كما حث النظام على حل جميع المسائل المعلقة بشأن إعلانه الأوّلي.

ولكن رفض النظام استمرارا لتجديده الصارخ لالتزاماته القانونية، الامتثال لمتطلبات هذا القرار، مما أدى إلى اتخاذ المزيد من التدابير. عليه، وفر القرار الذي اعتمده الأغلبية الساحقة خلال الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، استجابة مدروسة في مواجهة استمرار النظام السوري عدم امتثاله لالتزاماته. وشاركت تركيا في تقديم هذا القرار باعتباره خطوة مهمة نحو ضمان المساءلة في سورية.

إن إثبات الحقيقة أمر أساسي لجهودنا المشتركة لتحقيق السلام والعدالة في سورية. وتعتبر التحقيقات التي أجرتها بعثة تقصي الحقائق في سورية وفريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية حاسمة في هذا الصدد. وإن لهذا الفريق دورا فريدا يؤديه في تحديد هوية مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية. ونرحب بتعاونه المتزايد مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١٠. ويجب أن نستخدم جميع السبل الممكنة بطريقة فعالة في سياق كفاحنا للإفلات الصارخ من العقاب.

إن رفض النظام السوري منح تأشيرة دخول لأعضاء فريق التحقيق وتحديد الهوية يشكل انتهاكا آخر لاتفاقية الأسلحة

العام أرياس على الردود الشاملة والدقيقة التي قدمها على أسئلة المجلس.

لقد مرت ثماني سنوات تقريبا على اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) ولكن ما زلنا نناقش الثغرات والتناقضات والتناقضات في إعلان النظام السوري. ويشكل رفض النظام الإعلان التام والدقيق عن برنامجه للأسلحة الكيميائية انتهاكا خطيرا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويقدم التقرير الشهري الثاني والتسعون للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2021/514) سجلا آخر لهذه الحالة المثيرة للقلق. ولا يزال وجود مرفق غير مععلن لإنتاج الأسلحة الكيميائية يشكل مصدر قلق بالغ فحسب بل يثير شكوكا جدية في نوايا النظام الحقيقية. ولا يوجد تفسير معقول لسبب استمرار فشل النظام في الإعلان عن عوامل الحرب الكيميائية المنتجة أو أنشطة التسليح في ذلك الموقع. ومن الواضح أن هذا يعد انتهاكا لالتزاماته.

وعلاوة على ذلك، كشف تحليل العينات التي جمعها فريق تقييم الإعلان خلال الجولة الثالثة والعشرين من عمليات التفيتيش عن وجود عامل حرب كيميائي لم يعلن عنه النظام من قبل. ويشير تحليل فريق تقييم الإعلان إلى أنشطة إنتاج أخرى غير معلنة من جانب النظام.

وبدلا من توضيح الثغرات والتناقضات القائمة، يواصل النظام زيادة بنود جديدة إلى القائمة الطويلة من المسائل المعلقة فيما يتصل بإعلانه عن الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن التغاضي عن سلوك التحدي هذا من جانب النظام أو التسامح معه. ويجب على المجلس إنفاذ تعاون النظام الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأن يكفل الإعلان الفوري والكامل عن برنامجه للأسلحة الكيميائية.

وردا على عدم امتثال النظام السوري لالتزاماته، اعتمد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قرارا تاريخيا

ويجب علينا جميعاً أن نسعى جاهدين إلى تعزيز ذلك التعاون وأن نقف ضد محاولات تقويضه.

وأود أن أختتم بياني بتكرار تأكيد إدانتنا الشديدة للهجمات الكيميائية المتكررة والموثقة جيداً التي يشنها نظام الأسد على سكانه. ولا يمكن أن يمر انتهاك النظام للقانون الدولي وجرائمه ضد الإنسانية من دون رد. إن إنهاء الإفلات من العقاب مهمة ملحة للمجتمع الدولي، ولا سيما لمجلس الأمن. فهذه هي الطريقة الوحيدة لتكريم ضحايا الهجمات بالأسلحة الكيميائية وتحقيق السلام في سورية. ويجب أن يكون المجلس موحداً في حث النظام على التعاون السريع والملموس مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدون مزيد من التأخير. وهذا أيضاً أمر أساسي لمنع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مرة أخرى على مسؤولية من لهم نفوذ على النظام السوري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أود أن أشكر المترجمين الشفويين وموظفي الأمانة العامة على بقائهم معنا لوقت إضافي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.

الكيميائية. وهذه أيضاً محاولة واضحة لإخفاء الحقيقة. ولم يكن النظام السوري ينوي أبداً التوقف عن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبه.

وكما نعلم جميعاً، فقد حدد فريق التحقيق وتحديد الهوية أنه في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، استخدمت القوات الجوية للنظام الكلور في هجوم ضد المدنيين في سراقب. وقد ثبت الآن، من خلال هذا التقرير، وهو أحدث تقرير للفريق، أن نظام الأسد مسؤول عن ثماني هجمات على الأقل بالأسلحة الكيميائية. وندين بشدة استخدام النظام للأسلحة الكيميائية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً دعمنا الكامل للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئات التحقيق التابعة لها. وتستحق مهنية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحيادها وخبرتها الثناء. إن استهداف نزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومصادقتها أمر غير مقبول. ولا يؤدي خلق واقع بديل والاستقطاب في هذا الملف إلا إلى تقويض القاعدة العالمية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية وتشجع الجناة. ولا يزال التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أساسياً من أجل نظام قوي لعدم الانتشار.